رئيس المجلس ينتخب رئيساً للجنة التنفيذية

الدورة 45 للجنة التنفيذية و المؤتمر 27 للإتحاد البرلماني الإفريقي

27th SESSION OF THE EXECUTIVE COMMITTEE & THE 45th CONFERENCE
AFRICAN PARLIAMENTARY UNION

مجلس الأمة

تصدر كل شهرين عن مجلس الأمة ☐ الجزائر ☐ العدد الثامن عشر ☐ ديسمبر/ 2004

التلفزيون الجزائري في أروقة المجلس

بمناسبة عرض قانون المالية 2005 أعضاء المجلس يدعون:

إلى التوازن بين الإصلاحات الاقتصادية والحماية الاجتماعية

في جلسة تكريمية خاصة بالمجلس الشعبي الوطني:

رئيس الجمهورية يشيد بمواقف ومسار الراحل رابح بيطاط.

يصدر قريبا

الإتحاد البرلماني الإفريقي
African Parliamentary Union
Union Parlementaire Africaine
União Parlamentar Africana

عدد خاص

بأشغال اللجنة التنفيذية الـ 45
والمؤتمر الـ27

للاتحاد البرلماني الإفريقي

بالعربية

والفرنسية

والانجليزية.

مسيرة افريقيا ..

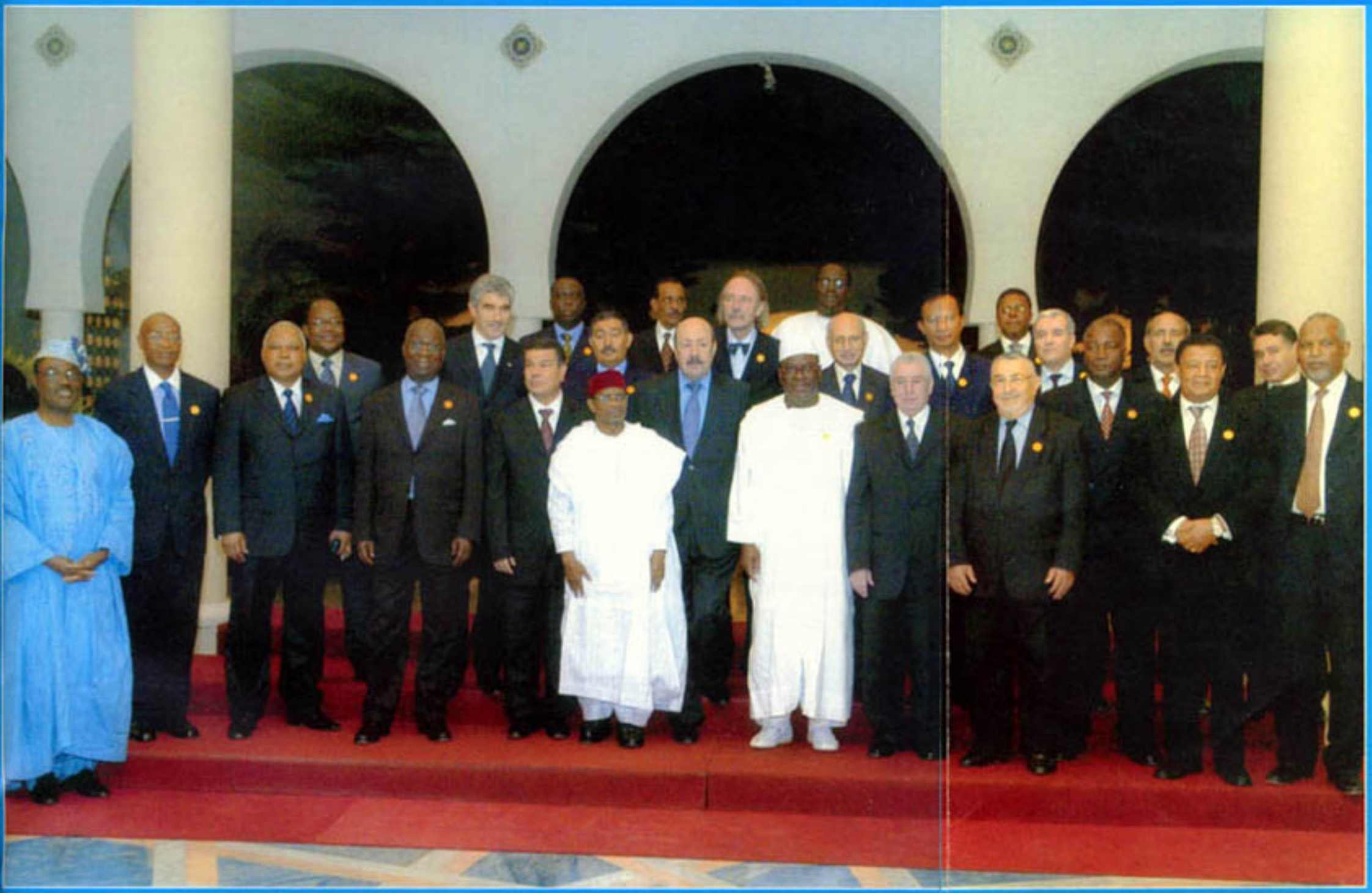

نحو السلم .. والاستقرار .. والتنمية

7

سنوات منذ تأسيس المجلس

في يوم 04 جانفي 2005 تكون قد مرت سبع سنوات على تأسيس مجلس الأمة ... وهي وإن كانت مسيرة قصيرة نسبياً ، في عمر تجربة إزدواجية غرفتي البرلمان ، فإنها كانت ثرية وحية بمساهمات واضحة في النشاط السياسي والبرلماني الذي ميز الساحة الوطنية طيلة هذه المدة التي طبعتها أحداث هامة كان من أهمها المواعيد الانتخابية المحلية والتشريعية والرئاسية والتي جرت في اجواء تحولات اقتصادية واجتماعية متتالية كان لها تاثير مباشر وطبيعي على وتيرة أداء المؤسسة التشريعية تكييفا للمنظومة القانونية الوطنية مع مضامين وأهداف الاصلاحات التي بادر بها رئيس الجمهورية ، وفي مقدمتها إصلاحات هياكل الدولة ... والاصلاحات الجارية في قطاع العدالة و التربية والأسرة.

ومجلس الأمة ، بالاضافة إلى اضطلاعه بالمهام الدستورية المخولة له ، وتنشيطه الدائم لآليات النشاط البرلماني ، الأسئلة الشفويةوالمكتوبة ، والخرجات الاستطلاعية ، اعتمد برنامجاً متواصلاً في تفتح المؤسسة على المجتمع عبر توسيع مبادرات الأبواب المفتوحة والندوات الفكرية والثقافية ، والمعارض الفنية المتنوعة وإصدار النشريات (مساهمة في نشر الثقافة القانونية والبرلمانية...) وقد كان لهذا النشاط أثره البالغ في مد جسور التواصل بين المجلس والمؤسسات الوطنية ومع الجمهور الواسع...

وعلى صعيد آخر ، فإن مجلس الأمة استطاع خلال هذه الفترة تأسيس إدارة فاعلة ومتطلعة إلى مواكبة أحدث الأساليب المعاصرة في إسناد السيدات والسادة أعضاء المجلس في أداء مهامهم.

مجلس الأمة

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي

السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر

محمد هلوب

هيئة التحرير

أمال غيبوب

كريمة بنود

شهرزاد لورقيوي

مستشارا التحرير

عمار بخوش

نصيرة بن قرنة

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

سيدأحمد زايا
عميروش قط

التصميم و الإخراج: حسين صديقي

الطباعة: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) – رويبة

ر.ت.م.د : 1112–2641

الإيداع القانوني رقم: 98–1223

العنوان :07 ، شارع زيغود يوسف

الهاتف : 021 74 60 59

الفاكس : 021 74 60 83

في هذا العدد...

- قانون المالية لسنة 2005
  أعضاء المجلس يدعون إلى التوازن بين الإصلاحات الإقتصادية و الحماية الإجتماعية ص4
  القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات..... ص7
- نحو انشاء مندوبية وطنية للأخطار الكبرى ص9
- قانون تنصيب العمال ومراقبة التشغيل..... ص11
- اجتماع اللجنة التنفيذية الـ 45 والمؤتمر الـ 27 للاتحاد البرلماني الافريقي ص12
- النشاط الخارجي :
  ندوة بروكسل (التشريعات في مجال مكافحة الارهاب ص14
  – ندوة الحوار البرلماني 5 + 5 بباريس ص15
- استقبالات ص18

-اجتماع مكتب مجلس الشورى المغاربي ص20
-ملتقى حول المادة 120 من الدستور ص22
-ملفات الدورة الـ 45 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
-(التنمية البشرية ... والمرأة في سوق العمل).....ص24
في جلسة تكريم للراحل رابح بيطاط رئيس الجمهورية يشيد بمواقفه
ومساره.....ص27
رسالة رئيس الجمهورية في الذكرى الـ 56 للاعلان
العالمي لحقوق الانسان ص34
25 سنة بعد صدور الاتفاقية الدولية للقضاء
على التمييز ضد المرأة..... ص 39
- بطاقة : لجنة الثقافة والسياحة والشبيبة والرياضة .....ص 40
- **أبواب مفتوحة :**
- التلفزيون الجزائري في أروقة المجلس .....ص 44

قانون المالية والميزانية لسنة 2005

استأنف مجلس الأمة في جلسات عامة أشغاله يوم السبت 20 نوفمبر 2003، وقد خصصت هذه الجلسات لدراسة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2005 .

انطلقت الأشغال بعقد جلسة عامة أولى برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس و بحضور السيد عبد اللطيف بن أشنهو ، وزير المالية ممثلا للحكومة والسيد محمود خودري ، وزير العلاقات مع البرلمان و عدد من السادة الوزراء .

قدم السيد الوزير عرضا مفصلا لنص قانون المالية لسنة 2005 حيث أعطى تحليلا تقنيا للأسس السياسة المالية لسنة 2005 و الإعتمادات التي رصدت للتكفل ببرنامج طموح على مدى متوسط للفترة من 2005 إلى 2009 ، كما أبرز الوزير خلال عرضه أهم المعطيات المؤثرة في نسبة النمو الإقتصادي الوطني و التي بنيت عليها الميزانية ، و أوضح أنه إضافة إلى المعطيات الإقتصادية و المالية الوطنية هناك معطيات دولية تلعب دورا أساسيا وبخاصة السوق النفطية بإعتبار المحروقات تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الميزانية و نسبة عالية من صادراتنا ، و أن إيراداتنا من خارج المحروقات تقدر بـ 600 مليون دولار أمريكي فقط.

أما فيما يخص تحديد السعر المرجعي لبرميل النفط بـ19 دولار أمريكي ، فأوضح أن مرده إلى عدم التحكم في السوق النفطية العالمية ، و إلى سياسة الحذر المنتهجة من طرف الحكومة ، تفاديا لمثل ما وقع في سنتي 1989 و 1994 ، و الفضل في ذلك يعود لفخامة رئيس الجمهورية الذي ينظر إلى الموضوع نظرة مستقبلية .

كما أشار الوزير أيضا إلى المديونية الداخلية تبلغ 33 مليار دولار أمريكي.

من جهة أخرى ، أشار الوزير إلى أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقارنة مع الأورو بنسبة 30 بالمئة أثر سلبا ليس فقط على إيراداتنا بل و أيضا على المديونية الخارجية .

و حول معدل النمو أوضح الوزير أنه في الفترة ما بين 2005 و 2009 يقدر بـ 3.5 بالمئة وهو مبني على ثلاثة عوامل أساسية:

1- المحروقات :

بالنسبة للبترول فهو في تحسن ، أما الغاز فهو يواجه منافسة شديدة خاصة في السوق الأوروبية نظرا لكثرة المنتجين ، وهذا يؤثر سلبا على صادراتنا من هذه المادة.

2- الفلاحة والبناء والأشغال العمومية:

يعرف قطاع الفلاحة نمو مقبولا لكنه غير مستقر نتيجة للعوامل الطبيعية التي تؤثر عليه سلبا كالجراد والجفاف ..الخ

و في نفس السياق تطرق الوزير إلى انتعاش قطاع البناء و الأشغال العمومية بفضل تمويل الدولة حيث أن 80 بالمئة من شركات البناء العاملة في هذا القطاع هي مؤسسات عمومية و هي غير كافية لسد حاجيات البلاد لتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية في هذا الميدان والمتمثل في إنجاز مليون سكن .

3- الصناعة:

يعاني قطاع الصناعة ركودا ، إذ أن بعض المصانع كوحدات الإسمنت و مواد البناء مصانع النسيج و الخشب لم يشهد انتاجها أي تطور ملموس منذ مدة و هو ما جعل جزءا كبيرا من الإعتمادات المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي تستهلك في الإستيراد .

و استخلص أن النمو في الجزائر إيجابي لكنه مازال في حاجة إلى ديناميكية أكبر ، و أن احتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات آليتين ملائمتين لتدعيم النفقات العمومية و تسديد الديون عند الإقتضاء .

كما أشار الوزير إلى ارتفاع النفقات الإجتماعية التي بلغت 435مليار دج لتدعيم بعض القطاعات كالخدمات الإجتماعية الجامعية و الصحة و فئات المعوقين ..الخ

و أكد في الأخير أن الميزانية تسجل عجزا يقدر بـ 315 مليار دج إلا أنه متحكم فيه

ليفتح بعد ذلك باب المناقشة ، حيث تم تدخل34 عضوا وهم السادة حسان بونقلة ، عاشور عموري ، عمر سعيد مومن ، محمد بلقاسم بن دقموس ، سيدي إيكناوي ،أفرواق أفلكان ، محمد نوح أبيري ، حفيظ شاوي ، بلقاسم عطية ، محمد بن جديدي ، محمد أزرار ، ناصر بوداش ، محمد بودبار، محمد مرابطي ، محمد مخلوفي ، محمد أودينة، مصطفى بودينة ، أحمد رضا بوضياف ، ميلود حبشي ، علي سعداوي ، جيلالي سليمان ، علي قدور دواجي ، محمد مباركي ، لزهاري بوزيد ، محمد الطيب سناني ، رابح قروي ،بدر الدين سالم ، زهرة ظريف بيطاط ، أحمد بابا ، بكري البكري ، وقد انصبت اهتمامات السادة الأعضاء على انشغالات الأساسية للمواطن حيث طرحوا عددا من التساؤلات والتصورات حول الأحكام والتدابير الجديدة الواردة في النص.

▲ أولويات نص قانون المالية لسنة 2005 :

لمواجهة بعض التحديات أعطت ميزانية 2005 الأولوية لعدد من القطاعات كقطاع التربية و التعليم العالي للتكفل بالزيادة المتنامية لعدد الطلبة الجدد الذين ينتسبون سنويا للجامعة ، لاسيما و أن 51 بالمئة من الطلبة يتم إيواؤهم على نفقات الدولة في الإقامة الجامعية.

ومن الأولويات أيضا إصلاح العدالة للتكيف مع المعطيات الجديدة ومواكبة التطور وكذا السكن ، و تدعيم الأمن تنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي أعطى توجيهات للتكفل بهذه القطاعات التي تستدعي توفير الإمكانيات اللازمة لإنجاز هذه المشاريع الطموحة .

▲ الإجراءات التشريعية الجديدة :

هنالك جملة من الإجراءات التشريعية الجديدة من ضمنها ، مكافحة التهرب الجبائي ، صندوق دعم الإستثمار للتشغيل الذي يتطلب تسييرا بطريقة سليمة ، بتغلب المعايير الإقتصادية على المعايير الإجتماعية و العاطفية و تنشيط قطاع السكن من خلال تخفيض الرسوم على الإيجار و دعم الأمن المالي للبلاد بوضع أموال صناديق الحماية الإجتماعية في الخزينة العمومية تفاديا لأي خلل و إسترجاع الأراضي غير اللازمة للمؤسسات لتوفير عقارات للاستثمار و المرافق العمومية و الجدير بالذكر أن هناك عشرين إجراء لصالح المواطن و أربعة إجراءات لصالح الخزينة العمومية .

اللجنة توصي بدعم سعر الطاقة في الجنوب

تدخلات رؤساء الكتل البرلمانية

1- المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم:

أشار السيد قداري بن حرز الله إلى أهمية البحث العلمي في دفع الإقتصاد ، داعيا إلى إعطائه الأولوية لدى إعداد الميزانية ، كما دعا إلى تحسين أداء الإدارة و تعجيل عصرنة

البنوك و إضفاء الشفافية عليها ، وأبدى ممثل الحركة تحفظا على بعض مواد مشروع القانون التي تقترح زيادات في أسعار بعض المواد فيما إعتبر المادة 50 التي تقترح تمديد منع استيراد الخمور ضرورة تتلاءم مع طبيعة المجتمع الجزائري بل و ذهب الى إقتراح منع إنتاج الخمور محليا.

2- المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني

أشاد السيد أحمد بن دومة بسياسة الإنفاق التي يكرسها النص الذي يقترح- حسبه- إصلاحات من شأنها الإستجابة لتطلعات المواطنين ، مؤكدا على ضرورة إعطاء الجانب الإجتماعي حقه خاصة وسط ظروف مالية ملائمة .

3- المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

إعتبر السيد حمود شايد أن التحدي الكبير الذي تواجهه الجزائر هو تحقيق نمو إقتصادي دائم يضمن توفير الشغل ويرتقي بقطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات و يقلل من تبعية الميزانية لسعر النفط إلى جانب المضي قدما نحو إبرام العقد الإقتصادي و الإجتماعي المنتظر بين الحكومة وشركائها ، داعيا الى إحداث تحكم أكبر في مردودية الجباية العادية التي لا تعادل قيمتها حتى تكاليف أجور الوظيف العمومي لا سيما من خلال محاربة الإقتصاد الموازي و تحفيز الناشطين فيه على الإلتحاق بالسوق الرسمية.

4 - المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي:

إعتبر السيد صديق شهاب رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي أن النص يهدف إلى ترقية وعصرنة الإقتصاد الوطني بناء على المقاييس العلمية ويضع أرضية صلبة للإنطلاق في إنعاش إقتصادي حقيقي ، مشيدا بالإجراءات التشريعية التي جاء بها المشروع و كذا بالإصلاحات الإقتصادية المقترحة و التي لا يمكن أن تتم دون ثمن خاصة إذا ما تعلق الأمر بتحولات جذرية في كافة قطاعات التنمية.

وبعد الإستماع إلى رد الوزير عقدت لجنة الشؤون الإقتصادية و المالية سلسلة من جلسات العمل في الفترة الممتدة ما بين 21 و 23 نوفمبر 2004 ، إستعرضت خلالها مضامين مداخلات السادة أعضاء المجلس و رؤساء المجموعات البرلمانية و رد السيد الوزير عليها وأخضعتها للدراسة والتمحيص و أعدت على ضوئها التقرير التكميلي والذي تضمن جملة من التوصيات والإقتراحات و هي:

▲ الإسراع في تنفيذ الإصلاحات و على وجه الخصوص ، تلك التي تخص القطاع المالي و الاقتصادي العام ، كونها تشكل الشرط الأساسي لإنعاش اقتصادنا .

▲ مواصلة و متابعة المجهودات التي شرع فيها من أجل امتصاص العجز في الميزانية و تسديد الديون العمومية الأساسية و ضمان تقوية برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للوصول إلى نمو اقتصادي أقوى و بشكل خاص أكثر استدامة .

▲ العمل على تطهير العقار الصناعي و الحضري غير المستعمل لاستغلاله في الإستثمار و التجهيزات العمومية ، مع مراعاة الطبيعة الأصلية للعقار وتفضيل الامتياز على البيع بقدر الإمكان.

▲ الإسراع في الإصلاحات المالية والجبائية لاسيما فيما يخص المالية المحلية.

▲ إعتبارا للنتائج الإيجابية التي تحققت ، توصي اللجنة بضرورة مواصلة المجهودات الرامية إلى التسديد المسبق للمديونية الخارجية .

▲ جرد ممتلكات الوقف(الحبوس) وتثمينها بمراجعة قيمة إيجارها حسب أسعار السوق .

▲ الإسراع في وضع معايير و ضوابط للمساعدات التي تقدمها الدولة لإقتناء أو إيجار السكن ، تطبيقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية لتحقيق الإنصاف بين المواطنين .

▲ إتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تعميم استعمال الصك في المعاملات التجارية.

▲ التكفل بدعم سعر الطاقة بمناطق الجنوب بوضع الآليات الملائمة في إطار صندوق الجنوب .

▲ تدعو اللجنة إلى وضع ضوابط لحسن تسيير صندوق دعم الإستثمار للتشغيل حتى يحقق الأهداف المنوطة به.

ليصادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2004 بالإجماع على قانون المالية و الميزانية لسنة 2005 في جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة و بحضور السيد عبد الطيف بن أشنهو وزير المالية . ◆

القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية و قمع الإستعمال والإتجار غير المشروعين بها

لا بد من تعزيز القانون بدور المؤسسات التربوية

عقد مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس ثم ناب عنه بعد ذلك السيد أمحمد قازوز نائب رئيس مجلس الأمة ، جلسة علنية عامة يوم الثلاثاء 23 نوفمبر 2004 ، درس وناقش خلالها نص القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها .

و قد استمع السيدات و السادة أعضاء المجلس خلال هذه الجلسة إلى عرض حول النص قدمه محمود خوذري ، وزير العلاقات مع البرلمان ، نيابة عن السيد وزير العدل حافظ الأختام ،حيث قدم السيد ممثل الحكومة عرضا مفصلا حول نص هذا القانون ، أبرز من خلاله أن النص جاء بهدف مواكبة تشريعنا الوطني في مجال مكافحة آفة المخدرات والمؤثرات العقلية لمبادئ الاتفاقيات الدولية ، وتدارك النقائص المسجلة في قانون الصحة الساري المفعول .

كما أوضح الوزير أن التدابير الواردة في هذا القانون ترتكز أساسا حول مايلي :

1- إدراج بعض المصطلحات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية في مجال محاربة المتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

2- وضع تدابير و أحكام وقائية ، لاسيما المتعلقة ب:

- عدم متابعة الأشخاص الخاضعين للعلاج الطبي .
- تحديد شروط سير العلاج لإزالة التسمم بقرار وزاري مشترك بين وزراء الداخلية، العدل و الصحة .

3- تجريم الأفعال المتصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، وتقرير عقوبات لها تتماشى مع خطورة كل منها .

4- تجريم أفعال الشخص المعنوي إذا ارتكب جريمة منصوص عليها في هذا القانون .

5- وضع تدابير و أحكام جزائية تتميز بـ:

- تسليط أقصى العقوبة ، على الشخص الذي يقدم مخدرات أو مؤثرات عقلية للفئة الضعيفة من الأشخاص (المعوقين ، الأشخاص الذي يتابعون العلاج لإزالة التسمم ....).
- معاقبة الشخص الذي يعرقل مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .
- تشديد العقوبة على مسيري المؤسسات الذين يسهلون استعمال المخدرات و المؤثرات العقلية داخل مؤسساتهم .
- تجريم فعل تسليم الوصفات الطبية الصورية التي تسمح باقتناء المؤثرات

العقلية .

6- إعفاء من العقوبات كل من يبلغ عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، إذا قام بالتبليغ عنها قبل الشروع في إرتكابها .

7- النص على معاقبة المحرض و الشريك في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

8- تشديد العقوبة على بعض الأفعال الخطيرة المتعلقة بالمتاجرة بالمخدرات والزراعة، الصنع ، التمويل ، الإستيراد و التصدير ...الخ.

9- توسيع قائمة الموظفين المؤهلين لمعاينة المخالفات إلى أعوان الجمارك ، المهندسين الزراعيين و مفتشي الصيادلة .

10- مصادرة المنشآت و التجهيزات و الأملاك التي استعملت لارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

11- توقيف المشتبه للنظر ب (48) ساعة قابلة للتجديد من طرف النيابة (3) مرات على الأكثر .

تدخلات أعضاء المجلس

انصبت جل تدخلات السيدات و السادة أعضاء مجلس الأمة التي كانت مكثفة وثرية أثناء مناقشة النص حول:

أولا : إبراز خطورة هذه الآفة الإجتماعية و تفشيها و انتشارها الواسع التي توغلت في عمق المجتمع بكامله ، خاصة في أوساط الشباب بما فيهم الأوساط التربوية و التعليمية .

ثانيا : التنبيه إلى أن القانون وحده لا يكفي للقضاء على هذه الآفة، والإلحاح على ضرورة تكفل الدولة بوضع استراتيجية متكاملة ومتناسقة تعتمد على الوقاية قبل العلاج و ذلك بـ:

- التوعية والتحسيس بخطورة هذه الآفة إعلاميا و على مستوى المؤسسات التربوية و الجامعية والمساجد و تفعيل دور المجتمع المدني .
- ضبط الحدود وتأهيل وتكوين الأعوان المكلفين بحمايتها وتمكينهم من الوسائل و التجهيزات الحديثة للتصدي لهذه الظاهرة، أمام الأساليب المستعملة و المستخدمة من قبل تجار هذه السموم.
- مكافحة الهجرة السرية وما ينجز عنها من آثار سلبية على المجتمع بما فيها تهريب وتوريد مادة المخدرات والمؤثرات العقلية.
- ضرورة تكثيف إقامة مراكز ومخابر تغطي كامل التراب الوطني ، متخصصة بالعلاج و إزالة السموم الناتجة عن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية لضمان التكفل الأمثل بالمرضى المدمنين .

جاء في معرض رد السيد ممثل الحكومة عن الإنشغالات التي أثيرت من طرف السادة المتدخلين ، أن الحكومة متفقة مع جل ما جاء في مداخلات السادة الأعضاء ، خاصة في إبراز خطورة واستفحال هذه الظاهرة ، و أن القانون وحده مهما كان رادعا لا يكفي للقضاء على هذه الآفة ، وأن الأمر يستلزم فعلا تظافر جهود الجميع (المدرسة ، الجامعة ، المسجد ، المجتمع المدني ....) ، والتدابير الضرورية لتطبيق الأحكام الواردة في النص ، منها توفير المراكز و المخابر المتخصصة ، كما أكد أن المراسيم التنظيمية لتطبيق هذا القانون جاهزة في انتظار المصادقة و صدوره .

التقرير التكميلي والتوصيات

أعدت لجنة الشؤون القانونية و الإدارية و حقوق الإنسان للمجلس بعد مناقشة الأعضاء و رد الوزير ، تقريرها التكميلي حول نص القانون و الذي ترى أن أهم ما يميزه هو :

أولا : جاء كإضافة إيجابية لمنظومتنا التشريعية بحيث أنه لأول مرة يفرد قانون مستقل لمعالجة آفة المخدرات و المؤثرات العقلية.

ثانيا: استحداث أحكام جديدة منها ما يتعلق بتجريم الأفعال المرتبطة باستعمال مادة المخدرات ، و منها ما يتعلق بالإعفاء من المتابعة في حالة التبليغ عن جريمة ، و أخرى تتعلق بالإعفاء من العقوبة في حالة الإلتزام بالخضوع للعلاج.

ثالثا: تكييف التشريع الوطني مع التشريعات المقارنة و الإتفاقية الدولية .

رابعا: تكريس اعتبار أن الشخص المدمن على المخدرات هو في حكم المريض الذي يستوجب العلاج في مراكز متخصصة تحت رقابة القضاء .

خامسا: و بالمقابل تشديد العقوبات على الأشخاص الذين لهم صلة بالمتاجرة والسمسرة والترويج و الصناعة والزراعة والاستيراد والتوزيع لمادة المخدرات و المؤثرات العقلية بصفة غير شرعية .

كما أوصت اللجنة بـ:

1- ضرورة تكفل الدولة بتوفير مراكز العلاج و المخابر المتخصصة تغطي التراب الوطني لضمان الوقاية و العلاج لضحايا المخدرات و المؤثرات العقلية .

2- بالنظر لخطورة هذه الآفة و استفحالها و تأثيرها الخطير على المجتمع ، توصي باتخاذ كافة التدابير الضرورية و اللازمة والفعالة للوقاية منها ، باعتبار أن الوقاية خير من العلاج و ذلك بالقيام بحملات توعية و تحسيس ، بإشراك جميع فئات المجتمع ابتداء من الأسرة و المدرسة و الثانوية والجامعة و المسجد و كافة المجتمع المدني .

3- تفعيل دور الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و تمكينه بالوسائل المادية والبشرية ، و توسيع صلاحياته ليتكفل بوضع استراتيجية وطنية محكمة ذات فعالية ، يستنفر فيها المجهود الوطني ويقوم بالإشراف على التنسيق في تنفيذها بين جميع القطاعات التي تكون معنية مباشرة بالمساهمة في مكافحة هذه الآفة.◆

القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة

نحو إنشاء مندوبية وطنية للأخطار الكبرى

عقد مجلس الأمة يوم الإثنين 22 نوفمبر 2004 جلسة عامة برئاسة السيد عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة ، و بحضور محمود خودري الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ، لعرض وزير تهيئة الإقليم والبيئة السيد شريف رحماني للقانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة .

قدم السيد شريف رحماني ، وزير تهيئة الإقليم و البيئة ، عرضا مفصلا عن أهمية النص محل الدراسة و الأسباب التي أدت إلى إعداده، ومجمل الترتيبات التي تضمنها ، بعد الإشارة إلى الوضع الخطير الذي عرفته بلادنا في الآونة الأخيرة .

أوضح السيد ممثل الحكومة خلال عرضه أن النص يشكل مرحلة من تحسين النصوص التشريعية والتنظيمية تماشيا مع المستجدات التي تعرفها البلاد ، كما يرمي إلى بلورة استراتيجية مبنية على محورين هما الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث.

كما ذكر الوزير بأن نص القانون يرمي إلى:

- التركيز على ضرورة ترقية الإعلام و تعميم التكوين في المؤسسات التعليمية و الإعتماد على العلوم والتكنولوجيا الحديثة.
- المحافظة على سيرورة الشبكات الحيوية و الحرص على تعطيلها في حالة حدوث الخطر لما لها من دور هام واستراتيجي.
- إلزامية تأمين الأشخاص و الممتلكات على الكوارث الطبيعية ومنع استغلال الممتلكات المعرضة للإخطار مهما كان نوعها من ممتلكيها .
- القيام بدارسة الخطورة وإعداد مخطط داخلي للتدخل يشمل على تدابير وقائية من الخطر و الوسائل المسخرة بالنسبة للمؤسسات والمنشآت الصناعية .
- إنشاء مندوبية وطنية للأخطار الكبرى تكون تحت إشراف رئيس الحكومة .

و في الأخير ، أشار الوزير إلى الجانب الردعي الذي يتضمنه نص القانون والعقوبات المسلطة على كل مخالفة يتم ارتكابها ، سواء كان مواطنا أو مستغلا لمنشأة صناعية (المواد 70، 71، و 72).

بعد عرض الوزير للنص ،فتح باب المناقشة لأعضاء مجلس الأمة حيث طرحوا أهم انشغلاتهم و استفساراتهم و ملاحظاتهم حول نص القانون و المتمثلة في :

- ماهي الإجراءات الوقائية المتخذة ضد الأخطار الناجمة عن التجارب النووية ؟
- لماذا أوجبت المادة 62 على مستغلي المنشآت الصناعية دون سواهم إعداد مخططات داخلية للتدخل ؟
- ماهي الإجراءات التي ترونها ناجحة للحفاظ على غابات السهوب والحد من تصحرها ؟
- ما مصير الأحياء القديمة والسكنات التي تغيب فيها مواصفات البناء.
- بحكم تضاريس الجزائر و تعرضها لخطر الفيضانات المتكررة و سوء تسييرها ، ماذا هيأت الحكومة لذلك ؟
- تضمنت المادة 51إشارة إلى إنشاء تخطيط النجدة يدعى مخطط تنظيم النجدة ، يتطلب إحداث ميكانيزمات المتابعة والرقابة ويحتاج إلى تجسيد ، كيف يتم ذلك ؟

تأكيد الجانب الإعلامي من أجل تطوير ثقافة الوقاية

● أخذ الحيطة و الحذر كون أن الجزائر كلها منطقة زلزالية و غير مهيأة للبناء .

● التحسيس بأهمية المخاطر الكبرى و إدخالها في المقررات المدرسية.

أكد الوزير خلال رده على أسئلة أعضاء المجلس أن الخطر الإشعاعي النووي سينفرد بتشريع خاص لاحقا .

● أما في رده على السؤال المتعلق بتحديد المسؤوليات العمودية في المستوى المطلوب ، يجب أن تكون المسؤوليات الأفقية متناغمة معها ، الشيء الذي يتطلب تنمية الوعي و ترقية الثقافة الوقائية من الأخطار الكبرى في أوساط المجتمع .

● وعن وجوب دراسة حجم الخطر على المؤسسات الصناعية ، أكد السيد الوزير أنه فرض عليها ذلك دون سواها باعتبارها مصدر التلوث القابل للانتقال و خروجها بنظام داخلي للنجدة و مخطط استعجالي للتدخل أمر لازم بها و بغيرها من المؤسسات .

● و بخصوص ظاهرة التصحر أوضح الوزير أنها لا تهدد السهوب و الهضاب العليا فقط ، وإنما تمس كذلك المناطق الشمالية الساحلية خاصة الغربية منها التي تتلف تربتها بنسبة 60 بالمئة ، لذا فالخروج بمخطط وطني للحفاظ على التربة و مواجهة التصحر أمر ضروري و من اهتمامات الحكومة .

● و فيما يخص السكنات المهددة بالإنهيار ، أجاب الوزير أنه حان الأوان لتصنيفها حسب هشاشتها لتوجيه العلاج و التدخل السريع في أفضل الظروف ، وأن القضية تحتاج إلى خبرات علمية وكفاءات مؤهلة و كذا الاعتماد على التجارب الدولية في الميدان .

● و في حالة حدوث فيضان ، فقد أشار إلى تحضير مجمعات بصفة قبلية و تدعيمها بالآليات والوسائل الضرورية و اللازمة لذلك .

● وعن السؤال المتعلق بالمادة 15 ، أوضح الوزير أن نص القانون يرتكز على الوقاية من الخطر لكن احتمال وقوعه وارد في أية لحظة و لا نستطيع تفاديه ، غير أن هذا لا يمنعنا من وضع مخطط تسيير التدخل الاستعجالي و ما يترتب عنه من مؤونة و أجهزة أساسية متنوعة تتكيف مع خطر و تحسين مخططات النجدة على الأقل مرة كل خمس (05) سنوات معتمدة في ذلك على العلوم و المعرفة .

● وفي الأخير ، أكد الوزير أن الدولة ستتبنى سياسة في إطار تهيئة الإقليم حتى يخفف من التكثف و الاحتشاد في المناطق الساحلية الشمالية و توجيه أشغال هذه المناطق ذات الخطورة إلى فضاءات الهضاب و الجنوب .

بعد الإستماع لمختلف تدخلات و ملاحظات أعضاء مجلس الأمة ورد الوزير خرجت لجنة التجهيز والتنمية المحلية في ختام اجتماعها بالتوصيات التالية :

1- **التأكيد** على أهمية الجانب الإعلامي والتكويني من أجل تطوير ثقافة الوقاية من الأخطار الكبرى .

2- **ضرورة** استثمار الأموال الكافية في تدابير الحد من خطر الكوارث ، لأنه ليس بالضرورة أن تتحول الأخطار الطبيعية إلى كوارث طبيعية.

3- **التأكيد** على توفير الوسائل اللازمة و الضرورية لضمان فعالية النص .

4- **التعجيل** والإسراع في إصدار النصوص التنظيمية .

5- **تحديد** وضبط الآليات و الميكانيزمات الكفيلة بالتقليل من الآثار الناجمة عن الكوارث (منظومة الكواكب ، مخططات التدخل ، مخططات النجدة...) .

6- **ضرورة** إشراك كل الفاعلين و كل الجهات المعنية بالموضوع، لاسيما المجموعات المحلية والمؤسسات لتحقيق المسعى المنشود.

7- **الإعتماد** على التجارب الدولية والمعارف والخبرات.

8- **دعوة** الحكومة إلى إتخاذ التدابير اللازمة في تسيير الكوارث و خاصة التكفل بضحاياها إلى جانب الإعانات والإسعافات بما في ذلك الإجراءات الردعية الصارمة في حق من يستغل هذه الفرصة لأغراض أخرى .

9- **العناية** بدعم صندوق الكوارث لتمكين الحكومة من توفير الاحتياجات الاستراتيجية ماديا و بشريا بصفة مستمرة .

10- **وقاية** و معالجة ظاهرتي الجفاف و التصحر و التكفل بهما .

ليصادق أعضاء مجلس الأمة بالإجماع على نص القانون في جلسة عامة يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2004 . ◆

تجسيدا لدولة القانون ومبدأ تكافؤ الفرص

قانون تنصيب العمال ومراقبة التشغيل

كان نص القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل محل نقاش الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمة يوم الثلاثاء 23 نوفمبر 2004 برئاسة السيد مداني حود مويسة نائب رئيس مجلس الأمة وحضور السيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد جمال ولد عباس وزير التشغيل والتضامن الوطني الذي غاب عن الجلسة لوجوده في مهمة رسمية

افتتحت الجلسة بعرض قدمه ممثل الحكومة، تضمن الأسباب التي دفعت إلى إعداد هذا النص والمتمثلة في الفوضى والتجاوزات الخطيرة التي يعرفها سوق الشغل في ظل غياب مواكبة النصوص القانونية في هذا المجال للتطورات الاقتصادية والاجتماعية كما يأتي هذا القانون حسب السيد الوزير لتطبيق توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة تحقيقا لمساعي الإنصاف الاجتماعي، التوازن الجهوي، المساواة في الجنس ومحاربة البطالة.

وأشار السيد خودري إلى الاعتماد على القطاع الخاص في هذا المجال للقضاء ظاهرة الوساطة والمضاربة في سوق الشغل في إطار الشروط التي تفرضها الوزارة أهمها الاعتماد التي تمنحه بعد أخذ رأي اللجنة الوزارية المشتركة.

وفي الأخير أكد ممثل الحكومة أن للدولة إرادة حقيقية في تنظيم سوق العمل تجسيدا لدولة القانون ومبدأ تكافؤ الفرص والتوفيق بين عملية فتح مجال التنصيب أمام القطاع الخاص ومراقبة الدولة لمثل هذا النوع من النشاط.

تبع العرض مناقشة ترجمت استفسارات وانشغالات أعضاء مجلس الأمة التي تمحورت حول ما يلي:

1- كيف يمكن لقانون تنصيب العمال أن يعيد الاعتبار لسلطة الدولة في هذا المجال وهو ينفتح على القطاع الخاص؟

2- عدم توسيع مجال الاستشارة أثناء إعداد هذا القانون

3- عدم خضوع مفتشي العمل للحركات التنقلية كغيرهم من الموظفين مما يشجع ظاهرة المحاباة والمحسوبية.

ذكر السيد الوزير في رده مرة ثانية بأن هذا النص جاء لسد الفراغ القانوني في مجال التنصيب ومراقبة التشغيل وفيما يخص التخوف من القطاع الخاص فقد أوضح بأن الشروط التي يكفلها القانون تعتبر ضمانا هاما للتحكم في سير عملية التنصيب والمراقبة من خلال شروط الاعتماد ودفتر الأعباء والإجراءات الجزائية.

وفيما يخص توسيع الاستشارة فقد أشار السيد الوزير إلى أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أرباب العمل والإدارة كانوا طرفا في هذا النقاش بالإضافة إلى دراسة هذا المشروع في مجلسي الوزراء والحكومة منذ نوفمبر 2003.

وعلى ضوء هذا النقاش اجتمعت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني برئاسة السيد عمار مهدي وأعدت التقرير التكميلي الذي جاء بالتوصيات التالية:

1- ضرورة إحداث مرصد وطني للتشغيل يهتم بجمع وتوزيع كل المعلومات حول التشغيل.

2- توسيع صلاحيات مفتشي العمل لتمكينهم من تطبيق العقوبات بعد معاينة المخالفات، وإخضاعهم للحركة التنقلية كغيرهم من الموظفين.

3- تقديم الدعم المالي والبشري الكافيين للوكالة الوطنية للتشغيل لتمكينها من تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها القانون.

4- إعداد بطاقية وطنية للعمل تشمل الطلبات والعروض لضمان حسن سير عملية التنصيب ومراقبة التشغيل.

5- الإسراع في وضع النصوص التنظيمية لتطبيق هذا النص القانوني في الميدان.

هذا وقد صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2004. ◆

الجزائر تستضيف إجتماعات اللجنة التنفيذية الـ45

السيد عبد القادر بن صالح ينتخب رئيسا

إستضاف البرلمان الجزائري ما بين الـ27 من نوفمبر والفاتح من ديسمبر إجتماعات اللجنة التنفيذية الـ45 والمؤتمر الـ27 للاتحاد البرلماني الإفريقي وقد جرت أشغال المؤتمر تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، الأشغال افتتحت يوم السبت باجتماع أعضاء اللجنة التنفيذيةالـ45 وذلك بإشراف السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ورئاسة السيد ابراهيم بوبكر كايتا رئيس اللجنة التنفيذية .

في كلمته الإفتتاحية التي ألقاها بالمناسبة عبر رئيس مجلس الأمة عن افتخار الجزائر بالمشاركة الواسعة للوفود البرلمانية في الأشغال كما تمنى أن تكون هاته الدورة في مستوى طموحات وآمال الشعوب الإفريقية. وكان السيد ابراهيم بوبكر كايتا قد ألقى كلمة تحدث فيها عن الأمل الذي تضعه أفريقيا في انعقاد هذه القمة في الجزائر شاكرا الحكومة الجزائرية ومنظمي المؤتمر على حسن الاستقبال والتسهيلات التي وفرت للوفود.

أشغال اللجنة التنفيذية دامت يومين خلص فيها المشاركون إلى عدد من توصيات تم رفعها إلى المؤتمر (انظر التفاصيل في العدد الخاص / الملحق).

ما ميز أشغال المؤتمر هو حضور السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية وإلقاءه لكلمة تحدث فيها عن أهمية الحكم

تغطية شاملة ومتابعة كاملة لأشغال

الراشد ، أحد أهم محاور المؤتمر في تحقيق التقدم كما تحدث عن قضية إشراك المرأة الإفريقية في مراكز صنع القرار وكيفية الوصول إلى تجارة عالمية أكثر توازنا (نص الكلمة في العدد الخاص)

وكان كل من السادة عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وعمار سعداني ، رئيس المجلس الشعبي الوطني وابراهيم بوبكر كايتا الرئيس السابق للجنة التنفيذية قد ألقوا كلمات أجمعوا فيها على أهمية اللقاء وعبروا من خلالها عن شكرهم لرئيس الجمهورية على العناية التي يوليها لقضايا إفريقيا بصفة عامة ولهاته الدورة بصفة خاصة (طالع العدد الخاص).

للجنة التنفيذية

وقد اختتمت أشغال المؤتمر يوم الثلاثاء30 نوفمبر2004 بانتخاب أعضاء اللجنة و مكتب ورئيس اللجنة التنفيذية . وتوجيه رسالة شكر وتقدير للسيد رئيس الجمهورية .◆

رئيس مجلس الأمة يقيم حفل استقبال على شرف أعضاء وعمال مجلس الأمة

أقام السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 06 ديسمبر 2004 حفل استقبال على شرف أعضاء مجلس الأمة وكذا العاملين به بمناسبة نجاح الدورة الـ45 للجنة التنفيذية للمؤتمر الـ27 للاتحاد البرلماني الإفريقي .

وقد ألقى رئيس مجلس الأمة كلمة مرتجلة بالمناسبة حيا فيها باسمه الخاص وباسم السيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني كل العاملين على الجهود المبذولة لتحقيق نجاح الأشغال .

رئيس المجلس يوجه رسائل شكر :

وجه السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة رسائل شكر لرؤساء ومسؤولي المؤسسات الوطنية التي ساهمت في توفير ظروف انجاح اجتماع الدورة الـ 45 للجنة التنفيذية والمؤتمر الـ 27 للاتحاد الرلمانهي الافريقي.

ويتلقى برقيات تهاني :

كما تلقى رئيس المجلس على إثر انتخابه رئيسا للجنة التنفيذية برقيات تهان من شخصيات سياسية وبرلمانية اجنبية وعربية ووطنية :

- رؤساء برلمانات
- أمناء عامون لمنظمات جهوية ودولية
- شخصيات وطنية ووزراء وبرلمانيون من غرفتي البرلمان وبرلمانيون سابقون
- ومسؤولي مؤسسات وطنية.

المؤتمر في عدد خاص يصدر قريبا

بمبادرة من مجلسي الشيوخ البلجيكي والروسي

ندوة برلمانية ببروكسل..

التشريعات في مجال مكافحة الإرهاب

شارك وفد برلماني هام برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وعضوية السادة صويلح بوجمعة ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج ،حبشي ميلود، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، حاج عمر محداد ، منصور بالراشد ، أعضاء مجلس الأمة والسيد عبد الكريم سيدي موسى ، مدير الديوان في أشغال ملتقى دولي حول تشريعات مكافحة الإرهاب ، الملتقى الذي شارك فيه أعضاء مجالس الشيوخ للدول الأوربية والأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوربي وعدة شخصيات ومختصين في مجالات التشريع والتنظيم. والذي احتضنته العاصمة البلجيكية بروكسل يومي 25 و26 أكتوبر 2004 جاء بمبادرة من مجلس الشيوخ البلجيكي والمجلس الفيدرالي الروسي.

يجب التعمق في أسباب الإرهاب بغية دراستها واستئصالها والمتمثلة في استفحال الفقر والأمراض وإنكار حقوق الإنسان

مواضيع الندوة

وقد ناقش المشاركون في هذا اللقاء على مدى يومين المحاور التالية:

1- مصادر وأسباب ظهور الإرهاب الدولي.

2-إمكانات وإشكال انسجام التشريعات الوطنية والجهود البرلمانية المشتركة لمجابهة ومكافحة الإرهاب الدولي.

3-مكافحة الإرهاب الدولي وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين

وفي تدخله أمام المشاركين تناول السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة المحاور الثلاثة موضوع النقاش مؤكدا بأن الجزائر ما فتئت تدعو إلى عقد ندوة حول مكافحة الإرهاب والوقاية منه مضيفا أن التعاون في مجال الإرهاب يجب أن يتعدى دول الشمال فدول الجنوب تعاني من تأخر كبير في هذا المجال لأنها تلعب دورا ثانويا في عملية مكافحة الإرهاب تقتصر على الحصول على المعلومات الخاصة بطرق المكافحة دون المشاركة في إعدادها.

كما لفت رئيس مجلس الأمة انتباه الحاضرين إلى عدم الخلط بين ظاهرة الإرهاب الإجرامي والكفاح التحرري من جهةو بين الإرهاب وبين الدين الإسلامي السمح من جهة أخرى.

منددا بالضغط الممارس على الأقليات المهاجرة بحجة تطبيق قواعد أمنية .

كما تحدث السيد عبد القادر بن صالح عن ضرورة مطابقة التشريعات الوطنية للقوانين الدولية لمكافحة الإرهاب مشيدا بالقوانين الداعمة للتوبة والتعاون مع العدالة مستشهدا بقانون الرحمة والوئام المدني.

وفي ختام كلمته دعا رئيس مجلس الأمة على التعمق في أسباب الإرهاب بغية دراستها واستئصالها والمتمثلة في استفحال الفقر والأمراض وإنكار حقوق الإنسان. ◆

ندوة الحوار البرلماني 5+5 بباريس

رئيس المجلس يبرز أولوية التعاون اللامركزي

شارك وفد برلماني جزائري بقيادة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة والسيد عمار سعداني ، رئيس المجلس الشعبي الوطني في أشغال الاجتماع الثاني لرؤساء الغرف البرلمانية لدول الحوض الغربي للمتوسط 5+5 وذلك يومي 7 و8 ديسمبر 2004.

وقد حضر الاجتماع جميع الدول العضوة في المجموعة وهي ليبيا ، تونس الجزائر المغرب موريطانيا إسبانيا، البرتغال ، فرنسا، مالطا وإيطاليا.

انطلقت أشغال اليوم الأول على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية برئاسة السيد جون لوي دوبري ، رئيس الجمعية وكان موضوعها "الهجرة والسكان".

رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح تدخل خلال مناقشة المحور الأول موضحا على الخصوص أن معالجة مشكلة الهجرة يجب أن تؤخذ في إطارها العام، السياسي،الاقتصادي والاجتماعي دون الارتكاز على المعالجة الأمنية.

ويرى أن التعاون في تحقيق مشاريع اقتصادية ، اجتماعية هو أحسن حل لمواجهة هذه الظاهرة.

وكان عمار سعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني قد ألقى كلمة أبرز فيها العوامل التي تشجع الهجرة من دول الجنوب إلى الشمال والمتمثلة أساسا في اتساع الهوة الاقتصادية بين الضفتين كما دعا إلى العمل من أجل إيجاد حل لهاته الظاهرة.

أشغال اليوم الثاني احتضنه مقر مجلس الشيوخ الفرنسي وكان موضوعه التعاون اللامركزي والتعاون البرلماني حيث ألقى رئيس مجلس الأمة كلمة هذا نصها :

للحوار البرلماني مناهجه ولغته

سيدي الرئيس،
زملائي الأعزاء

بودي قبل كل شيء أن أنضم إلى الوفود التي سبقتني لأعرب لشخصكم سيدي الرئيس، ولرئيس المجلس الوطني الفرنسي، عن أحر تشكراتي لطيب الاستقبال، وكريم الضيافة.

ويمنحنا اليوم الثاني هذا من اجتماعنا، وهو يوم في اعتقادي لن يقل ثراء عن سابقه، فرصة معالجة قضية التعاون غير المركزي، وكذا التعاون البرلماني.

ويكتسي التعاون غير المركزي بالنسبة للجزائر، ومجلس الأمة الذي يعود لي شرف رئاسته على وجه الخصوص، أهمية بالغة. فمجلس الأمة نظرا لطريقة انتخابه، يمثل إلى حد ما، المنتخبين المحليين، وهو الناطق باسمهم. ولهذا فإن التعاون غير المركزي يعنيه مباشرة.

ويشهد التعاون غير المركزي اليوم، تطورا ملحوظا، بينما كان لسنوات قليلة مضت، لا يزال يباشر خطواته الأولى.

بل صار اليوم، يشكل البعد الأساسي لكل تعاون بين لحكومات، وتكملة ضرورية له.

ووسع مجال نشاط هذا التعاون، فزاده نجاعة وملاءمة. وهو بصفته تعاونا جواريا، أجدر بتشخيص الاحتياجات، وتحديد سبل تلبيتها، بتعبئة وسائل الإنجاز المناسبة.

التعاون اللامركزي بإمكانه أن يدعم العلاقات وينوعها

وإن التعاون غير المركزي بإشراكه الهيئات الجهوية، والمجموعات المحلية، وكذا المجتمعات المدنية، والمنظمات غير الحكومية، بإمكانه أن يهيكل العلاقات القائمة بين بلداننا، وأن يدعمها وينوعها، وستساهم في نظري، بقسط وافر في التقريب بين شعوبنا.

ومن مميزات مجموعة الخمسة زائد خمسة، أنها تعد ضمن صفوفها بلدانا متجاورة جغرافيا، تجمع بينها علاقات قديمة، مكثفة قابلة للتطور السريع.

ويوفر هذا الجوار، وهذه الكثافة في المبادلات، فرصا نفيسة لترقية التعاون بين المناطق، والمدن، والبلديات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المدنية.

ويضيف التعاون غير المركزي إلى سجل مكتسباته إنجازات مشهودة واعدة، كلما وفق في استغلال هذه الفرص السانحة

غير أن عدد العمليات التي شرع التعاون غير المركزي في تنفيذها في هذا المجال، تبقى دون مستوى الإمكانيات المتوفرة، والطاقات الجاهزة، وحجم حاجات بلداننا.

ونلاحظ من جهة أخرى، أن مستوى التنمية الذي يتميز به هذا التعاون متفاوت، يختلف اختلافا بينا من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، ومن مدينة إلى مدينة.

وإذا ما اتخذنا الجزائر كمثل في هذا المجال، نرى أن عدد مدنها ومناطقها التي شرعت بعد في ممارسة هذا النمط من التعاون مع مدن ومناطق فرنسية، محدود جدا، لا يساوي حجم مبادلاتها شيئا مقارنة

بالمبادلات الجارية حاليا، بين أقطار مغربية أخرى، وكل من فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال.

وربما وجد هذا التباين شيئا من مبرراته في الأوضاع الظرفية التي عاشها بلدي في التسعينات.

بينما تكمن مبرراته الحقيقية في أسباب أكثر عمقا، وجدية.

ولهذا أرى من المناسب أن نتساءل سويا في هذه الدورة التي تجمعنا اليوم، عن العوامل التي ما زالت تعرقل تطور هذا التعاون الباعث على التجديد، والذي هو موضع آمالنا جميعا.

فعلينا قبل كل شيء، أن نشخص من وجهة نظري المتواضعة، العراقيل المؤسساتية المحتملة. فبشأن الوحدات المحلية، والجهوية مثلا، نرى أن لدرجة اللامركزية قوة وضعفا، ولمدى الاستقلالية المتمتعة بهما، مفعولهما في كبح عملية اندماجها في التعاون الدولي،أو في تنشيطه. وبشكل هامش المناورة العائد للمؤسسات المحلية، والمختلف من قطر لآخر، معيارا هاما في تحديد الحركية الخاصة بهذا النمط من التعاون.

ألا يجدر بنا أن نفكر في إدخال بعض التعديلات المؤسساتية، لإزاحة العراقيل القائمة على طريق هذا التعاون، باعتمادنا التجارب الناجحة، وهي عديدة، الجارية عبر مختلف بلداننا.

الحكومات، والمؤسسات الوطنية المنتخبة مطالبة بتحديد أطر التعاون

واسمحوا لي أن أقول، بأن الحكومات، والمؤسسات الوطنية المنتخبة، مطالبة سويا، بتحديد الإطار المناسب للتعاون اللامركزي، وبتحسيس الوحدات المحلية بإطلاعها على طرق عملها، وإمكاناتها، وكذا المجالات التي توفرها.

ومن حق التعاون اللامركزي أن يحظى بالإضافة إلى وسائله الخاصة المتوفرة لديه محليا، باعتمادات مالية أوفر عن طريق الدعم العمومي للتنمية، وبرامج "ميدا".

وتسعى الجزائر عبر كل من الحكومة ومجلس الأمة، ودون الإخلال بطابع هذا التعاون المتمثل أساسا في لامركزيته أن تنظمه، وتطوره، وتمده بكامل دعمها.

ولذلك نحن في حاجة إلى تجارب شركائنا. فبالنسبة للتعاون البرلماني الذي هو محور أشغالنا الأساسي، فمن واجبي أن أؤكد بأننا نمارسه على أحسن وجه.

بالفعل، إننا نجري حوارا حول مواضيع غاية الحساسية، نحاول من خلالها، أن نجد سويا حلولا لمشاكلنا المشتركة، أو بالأحرى أن نلقى انطلاقا من مصالحنا الوطنية المتعارضة أحيانا، أرضية تفاهم في مستوانا البرلماني، قد تسترشد بها حكوماتنا.

ويمثل الحوار البرلماني 5+5 شكلا ذا دلالة خاصة لهذا التعاون دون أن يكون مظهره الوحيد.

فهو يشكل من جهة أخرى، جانبا مما اتفق على تسميته ب "الدبلوماسية البرلمانية". وهو على كل حال كنهه وماهيته، شكلا ومضمونا.

ولقد قرر البرلمانيون منذ مدة، توسيع دائرة نشاطهم وصلاحياتهم، بصفتهم ممثلين لشعبهم والمفوضين للتعبير عن إرادته السيدة.

وهذا ما يسمح بالقول بأن التعاون البرلماني بمثابة الهندسة المتغيرة، تتخذ أشكالا متنوعة، وتعتمد مناهج مختلفة، وإنها قبل هذا وذاك، تنطق بلغة مغايرة.

التعاون البرلماني هو افضل فضاء تنشط فيه الديبلوماسية البرلمانية

ويمكننا هكذا أن نلاحظ أن التعاون البرلماني، يتكيف مع تطورات العالم، ويمشي على خطى التعاون القائم بين الدول. فهو تارة ثنائي، وتارة أخرى متعدد الأطراف، تجري فصوله على المستوى الجهوي أو القاري مرة، وفي حجم القارات مرة أخرى، كما هو الأمر بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي.

وهو أيضا، الفضاء المفضل الذي تنشط به الدبلوماسية البرلمانية التي هدفها المشترك إصدار اللوائح والتوصيات التي بإمكانها أن تشكل مراجع مفيدة للدول.

كما أنه غالبا ما يعتني التعاون البرلماني القاري منه والجهوي، بالقضايا الخاصة بالقارة أو الجهة المعنية.

ومن هذا المنظور فإن الحوار البرلماني التابع ل 5+5 يشكل حوارا جهويا وفي نفس الوقت قاريا، وقد يكون صلة وصل بين أوربا وإفريقيا (أو العالم العربي) ببعثه تعاونا مفيدا بين القارتين، في إطار الحوار شمال-جنوب.

وبودي أن أغتنم بهذا الصدد، فرصة لقائنا هذه التي لا تعوض، لأقول لكم إن سمحتم، بعض الكلمات، عن المؤتمر الـ 27 للاتحاد البرلماني الإفريقي الذي جرت أشغاله مؤخرا بالجزائر. وقد صب البرلمانيون أثناءه، خالص عنايتهم على مواضيع لها علاقة مباشرة باهتماماتهم الراهنة، متماشية ومستوى التنمية المؤسساتية لبلدانهم، واعين بمدى الشوط الذي عليهم قطعه في تشييد دولة القانون والديمقراطية.

وإن اللوائح والتوصيات التي تمت المصادقة عليها بعد مداولات ثرية دارت على وجه الخصوص، حول الحكم الراشد، وارتقاء المرأة إلى مراكز القرار في أعلى هرم الدولة، وضرورة سن قواعد للتجارة الدولية أكثر عدلا، وإنصافا، تصلح بمستواها السياسي، وملاءمتها، أن تشكل مراجع جدية ومفيدة للحكومات الإفريقية، وأمنيتي أن تسترعي اهتمامها. أما بالنسبة للبرلمانيين الأفارقة، فباعتقادي أنهم سوف يعتمدونها أثناء كل أشغالهم البرلمانية.

أما بالنسبة للحوار البرلماني الخاص ب5+5 فيبدو لي أنه بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي نوليه جميعا فيه للمواضيع المطروحة، أو المرشحة للمناقشة، فهو في حاجة إلى الوسائل التي تمكنه من تمتين علاقاتنا أكثر، ومشاوراتنا المشتركة، وإلى المزيد من المتانة، بل والانتشار. وكيف يكون ذلك؟

تعميم عملية لامركزية الحوار إلى اللجان الدائمة في المجالس الوطنية

ليس من المحظور علينا أن نفكر في تعميم عملية لامركزية الحوار لتشمل على وجه الخصوص، اللجان الدائمة لمختلف مجالسنا. بتنظيم مثلا،

5+5 خاص باللجان المتخصصة كلجنة القوانين، والمالية، والبيئة الخ... فتجتمع سنويا، أو مرتين في السنة، حول قضايا أكثر دقة. كما أن الاجتماع بين الإدارات البرلمانية التابعة ل5+5 قد تكون ذات أهمية كبيرة، وقد تتخذ شكل تعاون فني في هذا المستوى.

كما أنه من غير المحظور التفكير من جهة أخرى في تنظيم حوار بين مجموعات الصداقة، والمجموعات البرلمانية التابعة لبلدان 5+5.

وخلاصة القول، فبإمكان منظمتنا البرلمانية الجهوية أن تتطور، وتعمق تعاوننا لمساعدة حكوماتنا على وضع آخر اللبنات للعلاقات القائمة بين مختلف بلداننا.

ومعذرة إن كنت أطلت، وخالص شكري لكم جميعا. ◆

المؤتمر العالمي للنساء البرلمانيات

شاركت السيدة ليلى خيرة الطيب عضو مجلس الأمة في المؤتمر العالمي للنساء البرلمانيات المنعقد بين 17 18 من أكتوبر 2004 بروما العاصمة الإيطالية المؤتمر الذي جاء تحت عنوان حماية الأطفال والمراهقين من تنظيم البرلمان الإيطالي .

محاور المؤتمر

- حقوق الطفل
- حماية الأطفال : الأطفال والاستغلال بجميع أشكاله
- الأطفال والنزاعات المسلحة
- تشغيل الأحداث

الاجتماع البرلماني الأول حول حماية حقوق الطفل

وفي نفس الإطار شاركت السيدة الطيب رفقة السيد ميسوم بن رقية عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة في أشغال الاجتماع البرلماني الأول حول حماية حقوق الطفل الذي جرت أشغاله بعمان عاصمة الأردن يومي 22 و23 نوفمبر 2004 والذي نظمه الاتحاد البرلماني العربي بالاشتراك مع كل من البرلمان الأردني ومنظمة اليونسيف .

اجتماع المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

وشارك كل من السيدين عبد الحميد ماحي باهي ومحمد فلاح عضوين في مجلس الأمة في أشغال المؤتمر الإقليمي لتأسيس فرع المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في العالم العربي والذي جرت أشغاله ببيروت عاصمة لبنان أيام 18، 19 و20 نوفمبر 2004.

المؤتمر نظمته المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد والجمعية

اللبنانية لتعزيز الشفافية "لا فساد".

أهداف المؤتمر:

- تأسيس الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد
- مناقشة معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت وأطلقت في المكسيك في ديسمبر 2003.
- مناقشة دور البرلمانيين العرب في دعم مسار تصديق الدول العربية على المعاهدة.
- جرد التشريعات الموجودة في مجالات مكافحة الفساد ودور البرلمانيين العرب في إقرار تشريعات جديدة.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية

شاركت السيدة دليلة حليلو عضو مجلس الأمة والسيد بوغلابة موسى عضو مجلس الأمة في إجتماع المنظمة العربية للتنمية الإدارية والذي كان موضوعه " المؤتمر العربي الثالث للإدارة البيئية (الإتجاهات الحديثة في إدارة المخلفات الملوثة للبيئة) " المنعقد في الفترة الممتدة من 23 إلى 25 نوفمبر 2004 بمدينة شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية .

شارك في المؤتمر كل من :

- الجهات الدولية و المحلية العاملة في التنمية و الإدارة البيئية .
- الشركاء المعنيين بالموضوع .
- المفكرون و المهتمون من مؤسسات المجتمع المدني .

أهداف المؤتمر :

- مناقشة موضوع التنمية المستدامة وسياساتها في الإتجاهات الحديثة في إدارة المخلفات الملوثة .
- عرض التجارب المحلية ، الوطنية و العالمية .
- تقوية التعاون العربي لتبادل المعلومات و الخبرات في مجال تحسين الظروف البيئية .

الندوة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE

شارك عضوا مجلس الأمة السيد بوضياف أحمد رضا والسيد سليماني جيلالي في الندوة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة المنعقدة ببروكسل ، بلجيكا، في الفترة الممتدة من 24 إلى 26 نوفمبر 2004،الندوة من تنظيم الإتحاد البرلماني الدولي و البرلمان الأوروبي .

أهداف الندوة :

- 1- دراسة المستجدات في المنظمة العالمية للتجارة .
- 2- الحصول على معلومات جديدة حول حالة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .
- 3- التفكير في كيفيات المساهمة البرلمانية لإنجاح المفاوضات.

دور البرلمانات في تطبيق الإتفاقية الخاصة بمنع الأسلحة الكيميائية

شارك وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد مباركي عضو مجلس الأمة والسيد كرزابي والسيد محمد لعروسي ، في الإجتماع البرلماني الخاص بـ " دور البرلمانات في تطبيق الإتفاقية الخاصة بمنع الأسلحة الكيمائية " ، المنعقدة في الفترة الممتدة من 26 إلى 28 نوفمبر 2004 بلاهاي – هولندا. ◆

الإجتماع من تنظيم الإتحاد البرلماني الدولي (UIP) بالتعاون مع المنظمة الدولية من أجل منع الأسلحة الكيمائية (C.A.I.O)

شخصيات ووفود

الوزير الأول لجمهورية فيتنام الإشتراكية

◆ استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 21 نوفمبر 2004 صباحا بمقر مجلس الأمة ، معالي السيد غان فان خاي ، الوزير الأول لجمهورية فيتنام الإشتراكية و الذي كان مرفوقا بوفد هام في إطار الزيارة الرسمية التي يقوم بها لبلادنا .

وقد تناولت المباحثات بين الطرفين العلاقات الثنائية و على وجه الخصوص التجربة المؤسساتية و البرلمانية في البلدين .

وعبر الجانبان عن إرتياحهما لحجم التعاون الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وإرادتهما في تطويره ودعمه خدمة لمصلحة الشعبين و البلدين اللذان تربطهما علاقات مميزة و عريقة.

الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

◆ واستقبل يوم الثلاثاء 30 نوفمبر 2004 بمقر مجلس الأمة السيد أندرس جونسون الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الذي حضر فعاليات الدورة الـ 45 للجنة التنفيذية والمؤتمر الـ 27 للاتحاد البرلماني الإفريقي.

المحادثات تمحورت حول مجريات المؤتمر حيث عبر السيد جونسون عن ارتياحه لنوعية المشاركة وجدية الأشغال وحسن التنظيم كما تطرق الجانبان إلى العلاقات البرلمانية الثنائية بين مجلس الأمة والاتحاد البرلماني الدولي.

رئيس غرفة النواب الإيطالية

◆ والسيد بيار فيرديناندو كاسيني (Ferdinando Casini Pierre) رئيس غرفة النواب الإيطالية الذي قام بزيارة إلى بلادنا على رأس وفد برلماني إيطالي.

المحادثات التي جمعت الوفدين دارت حول العلاقات المميزة بين البلدين والعمل على تفعيلها أكثر لتطوير العلاقات الأورومتوسطية وإقرار السلم والاستقرار وتوفير شروط التنمية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

تناول الجانبان أيضا دور الدبلوماسية البرلمانية في إرساء ثقافة السلم والتعاون وكذا ضرورة التعاون بين البرلمان الأوروبي والبرلمان الجزائري لتجسيد اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. كما تطرق الجانبان إلى القضايا السياسية المطروحة حاليا إقليميا ودوليا.

حضر اللقاء السيدان محمد أمير ، نائب رئيس مجلس الأمة وصويلح بوجمعة ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج لمجلس الأمة.

عضو الكونغرس الامريكي

◆ واستقبل يوم الأحد 12 ديسمبر 2004 السيد ألس هاستينغ Alcee.L. Hastings عضو الكونغرس الأمريكي و رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا .

المحادثات تناولت سبل تطوير التعاون بين الجزائر و المنظمة ودور البرلمانيين في دعم و إسناد قضايا الأمن و التنمية ، من جهة أخرى تطرق الجانبان لأهمية تكثيف التشاور بين البرلمانيين في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز التعاون القائم بين البلدين و توسيع مجالاته .

وقد حضر المقابلة السيدان عبد الحميد لطرش ، رئيس لجنة الدفاع الوطني و صويلح بوجمعة ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية .

سفير روسيا بالجزائر

واستقبل يوم الخميس 16 ديسمبر 2004 سفير روسيا بالجزائر السيد فلاديمير تيتورانكو Vladimir Titorenko.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين ومجالات التعاون وسبل توسيعها وتطويرها خاصة في المجال البرلماني حيث تم التأكيد على تبادل الزيارات بين برلمانيي البلدين.

رئيس منظمة الثقافة والإعلام الإسلامي للجمهورية الإسلامية الإيرانية

◆ واستقبل يوم الخميس 16 ديسمبر 2004 رئيس منظمة الثقافة

والإعلام الإسلامي للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الذي يرأس وفد بلاده في مؤتمر وزراء الثقافة للدول الاسلامية.

المحادثات تمحورت حول سبل تطوير العلاقات الجزائرية الإيرانية التي عرفت مؤخرا حيوية معتبرة وضرورة رفعها إلى مستويات أفضل في جميع الميادين ، لاسيما الثقافية والعلمية.

وفد عن برنامج الامم المتحدة للتنمية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم السبت 05 ديسمبر 2004 وفدا عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يتشكل الوفد من مجموعة من الخبراء الجزائريين والأجانب وكان للوفد عدة لقاءات أخرى مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج السيد صويلح بوجمعة وكذا رؤساء الكتل البرلمانية ومع ممثلين عن الإدارة كما عقد الوفد عدة اجتماعات في المجلس الشعبي الوطني .هذه السلسلة من الاجتماعات تمحورت حول النقاط التالية :

1- إمكانية عقد ندوة دولية حول تقرير الألفية للتنمية المستدامة بمشاركة البرنامج والأمم المتحدة.

2- لقاءات متعددة مع العائلات السياسية البرلمانية.

3- إمكانية تسطير برنامج المساندة والدعم في التكوين للبرلمانيين والإداريين

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

◆ واستقبل في نفس اليوم الأمين العام المنتخب مؤخرا لمنظمة المؤتمر الإسلامي السيد الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو.

المحادثات دارت أساسا حول دور المنظمة التي تضم 57 دولة إسلامية وضرورة تفعيلها وتفعيل هياكلها حتى يكون لها دور في معالجة القضايا والتحديات التي تواجه العالم الإسلامي والارتقاء بالمنظمة حتى تكون إطارا للتعبير عن انشغالات الأمة الإسلامية.

تحضيرا لدورة مجلس الشورى بتونس
المكتب يعقد اجتماعه بالجزائر

عقد مكتب مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي يوم الأربعاء 01 ديسمبر 2004 بالجزائر دورته الثامنة عشر برئاسة السيد الرشيد ولد صالح الرئيس المباشر لمجلس الشورى، بمشاركة كل الشعب الأعضاء بالمجلس يأتي هذا الاجتماع لتحضير الدورة السادسة للمجلس التي ستنعقد بتونس يومي 12 و13 جانفي 2005 وتقييم مدى تنفيذ قرارات المكتب في دوراته السابقة والنظر في مقترحات تفعيل المجلس.

وقد ألقى السيد إبراهيم بولحية رئيس الشعبة البرلمانية الجزائرية كلمة تناول فيها أهمية اللقاء، معربا عن شكره للسيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، والسيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني على رعايتهما و متابعتهما عن قرب لأشغال الدورة.

وفي ختام الاجتماع، أصدر مكتب مجلس الشورى بيانا مشتركا جدد فيه حرصه على تعزيز اتحاد المغرب العربي؛ وسجل بارتياح دعوة مجموعة 5+5 إلى تحقيق اندماج مغاربي يشكل نواة صلبة للشراكة والتعاون بين ضفتي المتوسط. كما اعتبر أن تجسيد أهداف الاتحاد هو الطريق الأنجع لمواجهة التطورات المتسارعة إقليميا ودوليا.

وثمن مكتب المجلس التقدم الذي سجلته ولازالت تسجله دول الاتحاد في مجالات ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان و المرأة، وجدد تطلعه لالتئام الدورة السابعة لمجلس رئاسة الاتحاد، ودعوته الشريك الأوروبي إلى المزيد من التعاون والتنسيق مع دول المغرب العربي.

كما استنكر البيان الأعمال الإجرامية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين و طالب بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، كما أكد على واجب مجلس الأمن و المجموعة الدولية في توفير الأمن والاستقرار في العراق الشقيق.

وقد ثمن بيان مكتب مجلس الشورى اجتماعات النيباد ومجموعة 5+5 والمؤتمر السابع و العشرين للاتحاد البرلماني الإفريقي التي انعقدت كلها بالجزائر. ◆

رسالة مكتب مجلس الشورى المغاربي إلى رئيس الجمهورية

فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة
رئيس الجمهورية الجزائرية
عضو مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي

يتشرف أعضاء مكتب مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي المجتمعون بالجزائر العاصمة يوم ٠١ ديسمبر 2004، أن يرفعوا الى فخامتكم أسمى عبارات التقدير والمجد والتي مافتئتم تبذلونها لدعم العمل المغاربي المشترك ودفع مسيرة الاتحاد المغاربي والحرص على تنشيط هياكله بما يضمن بلوغ الأهداف النبيلة التي قام عليها الاتحاد.

ويشيدون بتمسك الجزائر التام ببناء الاتحاد المغاربي وبالدور الذي لعبه فخامتكم في سبيل هذا المشروع الاستراتيجي طيلة الفترة السابقة لرئاستكم له، رغم الصعوبات والعراقيل المختلفة التي اعترضت مسيرة الاتحاد.

يتقدمون الى سيادتكم بخالص الشكر والامتنان لما وفرته الجزائر من امكانيات وظروف لإنجاح اجتماعات المكتب ويترجمون في هذا الاطار بابات التقدير لبرلمان الجزائر بغرفتيه على ما لمسوه من كرم الضيافة وحرارة الاستقبال.

كما ينتهزون هذه الفرصة المغاربية العزيزة للإعراب لكم عن أسمى عبارات الامتنان على الدعم القيم والمجهود الذي مافتئت الجزائر تقدمه لإنجاح وتفعيل العمل المغاربي، راجين لكم اطراد النجاح والتوفيق وللشعب الجزائري الشقيق في ظل عهدكم المبعوث مزيدا من التقدم والرفاهية.

عشتم خير سند للمسيرة المغاربية، ووفق الله مساعيكم وكلل عملكم بالنجاح.

الدورة الـ 12 لرؤساء الدول والحكومات

لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد)

انعقدت بالجزائر في الفترة الممتدة من 23 الى 24نوفمبر 2004 أشغال القمة الإفريقية حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا – النيباد– تحت الرئاسة المشتركة للسيد عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية والسيد أولسنجون أوباسانجو ، رئيس نيجيريا و رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ مبادرة النيباد ، حضر القمة أكثر من عشرين رئيس دولة إفريقية ورئيس حكومة .

و قد كان جدول أعمال القمة يتضمن ثلاث نقاط رئيسية و هي :

- تقييم مسيرة مبادرة نيباد منذ إنطلاقها قبل ثلاث سنوات .
- تقييم حصيلة التعاون مع شركاء إفريقيا .
- موضوع اندماج أمانة النيباد في الإتحاد الإفريقي.

و قد انعقدت القمة في إجتماعين منفصلين ، و يتعلق الإجتماع الأول بالمنتدى الثاني لرؤساء الدول والحكومات للآليات الإفرقية للتقييم من قبل النظراء ، في حين خصص الإجتماع الثاني لاجتماع 12 للجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ مباردة النيباد ، و قد سبقت القمة "النيباد " لقاءات تحضيرية بداية من يوم السبت 20 نوفمبر 2004 وشملت الورشة الإفرقية حول الية التقديم و إجتماع اللجنة المديرة للمبادرة ، كما انعقد اجتماع خاص بورشة الحكم الراشد في الفترة الممتدة من 20 إلى 21 نوفمبر لدارسة جدول اعمال النيباد وكافة الوثائق التي يتعين عرضها على رؤساء الدول والحكومات .

وكان رئيس الجمهورية قد ألقى كلمة إفتتاحية أعرب فيها عن امتنانه لحضور و استجابة الزعماء والقادة الأفارقة ، وطالب الدول الإفريقية بالعمل على تنفيذ مخططات النيباد والتعاون فيما بينهما لحل مشاكل القارة وتكريس التطلعات المشروعة لشعوبها قبل أن يلقي الرئيس النيجيري " أوباسانجو" خطابا بصفته رئيسا للجنة تنفيذ مبادرة النيباد ، أكد خلاله أن النجاح الذي حققته الآليات الإفريقية للتقييم ستدعم مصداقية إفريقيا، مضيفا أن الجهود الإفريقية مازالت متواصلة لتحقيق ما تصبو إليه في مجال النهوض بالديمقراطية والتطور و التنمية .

اتفق القادة الأفارقة في ختام القمة على ضرورة الإعتماد على النفس وإقامة فضاءات اقتصادية كحتمية جوهرية لترقية تنمية القارة وضمان إزدهار الشراكة مع العالم الخارجي ، إلى جانب المساهمة في تمويل صندوق آلية التقصي من قبل الخبراء وعدم قبول أي دعم خارجي خارج هذا الصندوق ، مؤكدين على ضرورة أن يتم استلام هذا الدعم بعيدا عن أي ضغط أو شروط يمليها أي طرف طالما أن الصندوق يجب أن يكون إفريقياً لحل مشاكل القارة الإفريقية .

وخلص الإجتماعان إلى أن نجاح مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا لن يتم إلا ببذل المزيد من الجهود على المستوى الوطني بغية تثمين القدرة التنموية الهائلة التي يتوفر عليها كل بلد بالإضافة إلى إشراك المجتمع بكل أطرافه في المساهمة فيها . ◆

ملتقى دراسي حول المادة 120 من الدستور

تقويم المنظومة القانونية من خلال ترقية الثقافة الدستورية

شكل مضمون نص المادة 120من الدستور الجزائري التي تحدد العلاقة بين غرفتي البرلمان و السلطة التنفيذية موضوع ملتقى و طني نظمته وزارة العلاقات مع البرلمان على مدى يومين (من 06 إلى 07 ديسمبر 2004) ، شارك فيه أساتذة و خبراء و رجال قانون و برلمانيين من الغرفتين.

خلال إشرافه على إفتتاح الملتقى ، ألقى السيد محمود خودري ، وزير العلاقات مع البرلمان كلمة أكد فيها أن تنظيم مثل هذه اللقاءات ضمن أطرها الخاصة يؤشر على يقين وقناعة الجميع بأن مناقشة أي موضوع مهما كان نوعه ينبغي أن يتم في إطاره و من طرف رجالاته ، مبرزا في نفس الوقت أهمية الملتقى في خلق فضاء للتواصل وإحتكاك الأفكار .

كما دعا الجميع إلى مضاعفة الجهود والعطاء لتحسين أداء المؤسسات وتطوير آليات عملها و ترقية وتفعيل وسائل تحركها و هو الهدف الذي يرمي إليه طرح مثل هذه الإشكاليات وهو الوقوف بموضوعية و علمية على انعكاساتها على المجتمع و تنوير المشرع والمؤسس بضرورة مواجهتها بالمعالجة و بالتالي المساهمة في بناء وتنقيح المنظومة القانونية والتنظيمية و جعلها عملية ومكيفة و سهلة التطبيق .

خلال اليومين الدراسيين ألقيت عدة محاضرات من قبل أساتذة وباحثين من مختلف الجامعات الجزائرية والهيئات والمؤسسات ، كالدكتور سعيد مقدم رئيس المجلس الشورى المغاربي ، والدكتور بن هني عبد القادر أستاذ بالمدرسة الوطنية للإدارة ، و الدكتور بوسلطان محمد من جامعة وهران ، إضافة إلى مداخلات من قبل نواب المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة.

اختتمت أشغال الملتقى بإصدار لائحة توصيات دعا فيها المشاركون إلى إثراء القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما و بين الحكومة ، وتفعيل نشاطات البرلمان في مجال صناعة القانون ، كما دعا إلى نشر وتوزيع مقترحات الملتقى على جميع مؤسسات الدولة و أكد في توصياته على ترسيخ المبادرة بمثل هذه الملتقيات لنشر الثقافة القانونية والعلمية ، كما قرر الملتقى في الختام نشر جميع أعماله في مجلة البرلمان.

للتذكير ، فإن الملتقى يُعد السابع من نوعه حيث اعتادت وزارة العلاقات مع البرلمان على طرح كل سنة إشكالية قانونية خلال ملتقيات وطنية كان أولها في أكتوبر 2000 ، وتناول موضوع " **العلاقة بين الحكومة والبرلمان** " و آخرها في 24 أكتوبر 2002 وتركز حول "**دراسة المادة 98 من الدستور**". ◆

مسار برشلونة ..

وفضاء 5+5

عقدت مجموعة الـ5+5 لوزراء الخارجية اجتماعها الرابع بمدينة وهران يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2004

وقد اعتبر السيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة ، وزير الشؤون الخارجية الجزائري ورئيس هذا الاجتماع في كلمة ألقاها عند افتتاح الأشغال بأن المجموعة تمثل الفضاء المناسب الذي يمكن لمسار برشلونة أن يتركز عليه وأضاف ممثل الجزائر أن لقاء وهران يعد فرصة ملائمة لإثارة أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية كقضية الشرق الأوسط والوضع في العراق، مؤكدا أن الرئاسة الجزائرية ستبلغ الدول الأعضاء وثيقة لاستنتاجات اجتماع وهران الوثيقة التي يمكن حسب رأيه أن تعدل أو تتبنى من قبل الدول الأعضاء .

تبع كلمة السيد عبد العزيز بلخادم مناقشات تمحورت على الخصوص حول محاور الأمن والاستقرار في حوض غرب البحر الأبيض المتوسط ،الاندماج الاقتصادي إلى جانب الهجرة والتعاون في المجال البشري.

وللتذكير فإن هذا الاجتماع سيتبع باجتماع آخر لوزراء الدفاع للدول الأعضاء في المجموعة في انتظار عدة لقاءات عمل في تونس واجتماعات على مستوى البرلمانات والمؤسسات الديبلوماسية.

المؤتمر العاشر للمنظمة الوطنية للمجاهدين

انعقد يوم الأربعاء الفاتح من ديسمبر 2004 بالجزائر العاصمة المؤتمر العاشر للمنظمة الوطنية للمجاهدين برئاسة السيد محمد الشريف دعاس الأمين العام للمنظمة .

دامت الأشغال ثلاثة أيام خلص فيها المشاركون إلى انتخاب المجلس الوطني للمنظمة الذي سيجتمع بدوره من أجل انتخاب أعضاء الأمانة و التي ستختار بدورها الأمين العام الجديد.

تبنى المؤتمر عدة لوائح تتعلق بالمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية للمجاهدين. كما أكد هؤلاء على رفضهم لعودة الأقدام السوداء أو فئة الحركى إلى أرض الوطن وهي أهم نقطة لقيت إجماعا بين المشاركين

وكان السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية قد أشرف شخصيا على افتتاح أشغال المؤتمر ملقيا كلمة تطرق فيها خاصة إلى قضية الشرعية التاريخية مطالبا برفع "الوصاية عن الشعب" قائلا : " لقد عشنا في ظل الشرعية التاريخية مدة خمسين سنة فيكفينا هذا" .◆

المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة في البلدان الإسلامية

انعقد بالجزائر في الفترة الممتدة من 16 إلى 17 ديسمبر 2004 المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة في البلدان الإسلامية (و الذي تنظمه المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة الأيسيسكو)، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة و الذي مثله رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح .

حضر الإفتتاح أعضاء عن الحكومة و ممثلو السلك الديبلوماسي المعتمد في الجزائر ، بمشاركة 57 دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ، إضافة إلى ممثلي 18 منظمة دولية و إقليمية .

دعا رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في رسالته التي وجهها للمشاركين إلى التسلح بسلاح اليقظةوتفويت الفرص على محترفي العنف و التقتيل و عدم الإكتفاء بالتنديد و الشجب .وأنه لابد من إصدار الفتاوى بالتجريم والتحريم لأن الإرهاب

و حش أعمى سيطول الجميع .

كما حث الرئيس على ضرورة فسح فضاء من الحرية للشعوب الإسلامية وإشعارها بالمسؤولية لتعبير عن طموحها في العيش الكريم بعيدا عن روح التسلط و الإستبداد مشيرا إلى الوضع الإقتصادي و الإجتماعي الباءس لتلك الفئة الضالة من المجتمع ، كما تطرق إلى ما يجري في العالم من تقليص لسيادة الدول في ظل عولمة جارفة " فنحن نريدها أكثر إنسانية معترفة بخصوصية ثقافتنا المحلية ومستجيبة لطموحات شعوبنا في العدالة والمساواة والحرية".

و أوضح رئيس الجمهورية أن العالم الإسلامي أصبح في مثل هذه الظروف في أمس الحاجة إلى " إبتكار ديناميكية جديدة تضع ضمن أهدافها التصدي للخلافات وإصلاح ذات البين لمواجهة الرهانات وإعداد خطة علمية و واقعية لمواجهة حملة التشويه

> " نريدها عولمة أكثر انسانية معترفة بخصوصية ثقافتنا المحلية ومستجيبة لطموحات شعوبنا في العدالة والمساواة والحرية "

و الإساءة التي توجه للمسلمين ".

أحيلت بعد ذلك رئاسة المؤتمر إلى وزيرة الثقافة السيدة خليدة تومي ، ليتم بعد ذلك تعيين مكتب المؤتمر المتكون من ماليزيا ممثلة للدول الأسيوية. و المملكة السعودية ممثلة للدول العربية و بوركينا فاسوا ممثلة لإفريقيا و دولة قطر مقرراً.

بعد يومين من النقاش خرج المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة في ختام أشغاله بالمصادقة على ثلاثة مشاريع ثقافية هي:

– تعديل الإستراتيجية الثقافية للعمل الإسلامي

– الإعلان الإسلامي للتنوع الثقافي.

– الخطة التنفيذية الإستراتيجية للاستفادة من الكفاءات الإسلامية في الغرب .

هذا وقد ندد المؤتمر بشدة الممارسات العدوانية التي تقوم بها قوات الإحتلال الإسرائيلي في القدس الشريف و الأراضي العربية المحتلة و بأعمال النهب و سرقة الآثار و الممتلكات الثقافية و هدم المعالم التاريخية و تشويهها ، و ناشد المؤتمر في قرار له حول المؤسسات الثقافية في القدس الشريف و الأراضي العربية و المجتمع الدولي خاصة المنظمات و المؤسسات و الهيئات الدولية و الإقليمية المعنية القيام بتحرك سريع لوقف هذه الممارسات الجائرة و العمل بكل الوسائل المتاحة ، في إطار تعاون دولي لتقديم الدعم المؤسسات الثقافية المذكورة .

و أعلن المؤتمر التزام الدول الأعضاء من خلال المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة – إيسيكو– بمواصلة تقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية و لجهات الإختصاص في سوريا و لبنان لإنقاذ مؤسساتها التربوية و العلمية و الثقافية لإعادة تشغيلها حتى تؤدي رسالتها التنويرية في النهوض الثقافي و في تعزيز جهود التنمية .

رفع المؤتمرون في ختام الأشغال رسالة شكر و عرفان إلى السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية على رعايته السامية لأشغال هذا المؤتمر.

هذا وتقرر عقد الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة بالعاصمة الليبية طرابلس سنة 2007.

من ملفات الدورة الـ45 لـ CNES

التنمية البشرية..
و المرأة في سوق العمل

افتتحت أشغال الدورة الـ25 للمجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي CNES يوم الثلاثاء 07 ديسمبر 2004 بقصر الأمم (نادي الصنوبر) الجزائر العاصمة تحت رئاسة السيد محمد الصالح منتوري ، رئيس المجلس بحضور السيد أحمد أويحيى رئيس الحكومة وأعضاء من الحكومة .

و قد عكفت هذه الدورة التي دامت يومين على دراسة التقرير الخاص بالظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول من السنة الجارية 2004 ، والذي تناول ملفات هامة منها ما يتعلق بالتقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية ،و المرأة في سوق العمل و سياسة الطرق و كذلك الإقتصاد القائم على المعرفة .

بالرغم من النقائص.. وضع إقتصادي مريح

حسب مشروع تقرير المجلس حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للأشهر الستة الأولى من هذه السنة فإنه يندرج في سياق امتداد الظرف للسنة الماضية ، و إذا كان الوضع الإقتصادي في وضع مريح فإنه لا يزال يحتاج إلى مزيد من العمل و لا تزال عدة مشاكل مرتبطة بإعادة الهيكلة تطرح نفسها مثل الإصلاحات والخوصصة وإعادة التأهيل الإقتصادي والعصرنة والنقلة النوعية لأنظمة القرار والتسيير والمناجمنت والإطار والأدوات للبرمجة الإقتصادية .

وتميزت المرحلة نفسها بتدعيم الوضع النقدي و المالي على صعيد التوازنات الخارجية من خلال فائض ميزان المدفوعات ونمو معتبر لإحتياطي الصرف و تحسين القدرات المالية للخزينة وكذا مستوى نمو إقتصادي بنفس وتيرة تلك المسجلة سنة 2003 غير أن الملاحظ هو عودة التضخم بالإنتقال من 2،6 بالمئة في ديسمبر 2003 إلى 3 ،7بالمئة نهاية جوان 2004 .

ولاحظ التقرير في سياق تحليله للوضع أنه بفضل المداخيل

الخارجية والإستثنائية أصبحت الدولة عنصرا إقتصاديا بإمكانيات مالية مما يسمح لها بدفع النشاط الإقتصادي.

كما سجل مشروع تقرير المجلس استمرار وجود عجز في أدوات البرمجة و التقييم و التردد في الإصلاحات و بطء التحولات داخل المجتمع داعياً إلى مشاركة جل الأطراف في مجهود النمو مدعوما بجهد حقيقي للإستثمار.

و أوضح التقرير من جانب آخر أن السداسي الأول تميز بتفتح أكثر للإقتصاد الجزائري على الخارج يدعمه إعلان رئيس الجمهورية عن مخطط خماسي و تجنيد غلاف مالي لإنجازه بحجم 50 مليار دولار، ومن جهة أخرى لا تزال الجبهة الإجتماعية تسجل مظاهر عدم الرضى معبرا عنها بالإجتماع رغم الجهود المبذولة في تدارك العجز الإجتماعي خاصة في مجالات العمل و السكن و ظروف الشغل لبعض الفئات المهنية.

و يخلص ذات التقرير إلى أنه في غياب خيارات استراتيجية و عدم انتظام الإصلاحات أحيانا يعاني الإقتصاد من سوء فهم الأطراف للمسألة مما يدعو إلى إقامة مسار موسع لإتخاذ القرار ينشط في شفافية ،وفي هذا الإطار يحتاج الجهاز الإقتصادي إلى دفع قوي للإصلاحات مع إجراء تغييرات في مجالات التنظيم و التسيير ورؤية واضحة على المستوى الخارجي.

المرأة.. والعمل

قدم الكناس رؤيته لملف" المرأة و سوق العمل" إلى لجنة علاقات العمل، يتناول جملة من المعلومات و الوثائق جمعت من خلال البرنامج المسطر للسنة الجارية 2004 و اللقاءات التي نظمت في هذا الشأن في مارس الماضي و فيها مدخلات قيمة و انطباعات ونقاش الهيآت المعنية لا سيما مفتشيات العمل و المعهد الوطني للعمل و الوظيف العمومي و ديوان الإحصائيات و وزارات العمل والتضامن الوطني والمكلفين بالأسرة وجمعية المرأة والتنمية الريفية و الفرع النسائي باتحاد العام للعمال الجزائريين، و قد نبه التقرير إلى الفوارق الموجودة بين الجنسين والتي أثرت على كل من مستوى الشغل و الأجور و درجة المسؤولية.

التنمية البشرية.. ومعيار القدرة الشرائية

إعترف تقرير التنمية البشرية الذي أصدره المجلس الإقتصادي والإجتماعي أن الأجر الأدنى للعامل الجزائري لا يساعد على تحسين مستوى المعيشة بالنظر إلى ارتفاع الأسعار من جهة وعجز السلطات العمومية على تحقيق نجاح على صعيد السياسة الإجتماعية ، و قد ناقش المجلس تقرير التنمية البشرية على صعيد القطاعات التنموية والإجتماعية، حيث تناول الخبراء خلال الجلسة التي حضرها مراد رجيمي وزير الصحة و السكان وإصلاح المستشفيات مسائل تتعلق بقدرة الجزائرعلى القضاء على البطالة و محاربة سوء التغذية و أيضا الشروط الكفيلة بضمان التنمية البشرية و الحق في التعليم و الصحة و أكد الخبراء أن معيار القدرة الشرائية يعتبر العامل الأساسي للتنمية البشرية بمفهومها العالمي ليشير السيد رجيمي عقب النقاش إلى أهداف الألفية من أجل التنمية البشرية التي تجعل حسبه من محاربة الفقر أهم محور لها.

سياسة الطرق... الرهانات والتحديات

إختتم الكناس أشغاله بدراسة ملف " سياسة الطرق" من حيث الرهانات و التحديات من أجل التنمية ، الملف أثار إهتمام المجلس لما ينطوي عليه من أهمية تعكسها بالأخص شساعة الشبكة وإرتفاع نسبة الحوادث ، و قد أكد التقرير أن حالة الطرق الراهنة وغياب شبكة ملائمة للطرق السريعة يؤدي إلى زيادة نسبة حوادث المرور التي تضع الجزائر في المرتبة الـ4 في ترتيب البلدان الأكثر حوادث (أكثر من 30 بالمئة من مجموع المصابين من سنة 1999– 2003) ، و تقل درجة خطر الحوادث المرور في بلادنا 12 مرة مما هو عليه في إيطاليا ، و على المستوى المغاربي تصنف الجزائر الأولى 1،81 قتيل لألف ساكن.

وتمثل تكاليف المرور بين 1 و 2 بالمئة من المنتوج الداخلي الخام، بينما يخصص قطاع الصحة 25 بالمئة من مصاريفه لحوادث المرور التي تشغل 10 من أسرة المستشفيات .. و حسب الكناس فإن إدارة الدرك الوطني تشير إلى أن التكفل بحوادث المرور قدر بـ 40 مليار دينار في سنة 2003 أي 22 مرة أكثر من ميزانية تسيير وزارة النقل ، ليشير تقرير الكناس في الأخير أن المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق لا يتوفر على الإمكانيات التي تسمح له القيام بمهامه. ◆

في "يوم مهني"، حوار الحضارات في الإذاعة والتلفزيون

تحت الرعاية السامية للسيد عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية نظمت بالجزائر أيام 20،19 و 21 ديسمبر 2004 الدورة ال24ك لاتحاد إذاعات الدول العربية تحت عنوان حوار الحضارات.

وقد حضر جلسة الإفتتاح السيد عبد القادر بن صالح ،رئيس مجلس الأمة نيابة عن رئيس الجمهورية الذي وجه رسالة للمشاركين تعتبر بمثابة مساهمة منه في أشغال الدورة.

ففي رسالته توقف السيد عبد العزيز بوتفليقة عند العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر متحدثا خاصة عن عملية الاغتيالات التي طالت الأقلام والوجوه الصحفية ومترحما على أرواح الجميع ومتمنيا أن يبقوا أحياءا في الذاكرة وأن يمثلو قدوة لمن أراد أن يمتهن مهنة الصحافة

كما تحدث في محور آخر عن الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة في المجال السمعي البصري ل مهتمة أكثر بالثقافة الوطنية والأمازيغية والشباب والمعارف.

وأما عن موضوع الدورة فقد ذكر رئيس الجمهورية بأنه قد تطرق لهذه القضية في أشغال المؤتمر الأسلامي الرابع لوزراء الثقافة قائلا: **"ليس لدي الآن ما أضيفه إلا أن العالم يزداد اقتناعا بجدواه كلما زاد التجاذب السياسي بين الشرق والغرب".**

هذا وقد كان السيد عبد القادر بن صالح قد ألقى كلمة رحب من خلالها بالمشاركين مبرزا أهمية مثل هذا النوع من اللقاءات مضيفا أن تحديات العصر تفرض بذل جهد اكبر وتحقيق تعاون أكثر بين الإذاعات والتلفزيونات العربية. وهذا هو ما أجمع عليه المتدخلون خلال أشغال الدورة.

للتذكير فإن الدورة التي اختتمت أشغالها يوم الثلاثاء 21 ديسمبر 2004 قد عرفت تكريم عدة برامج إذاعية وتلفزية.

يجدر التذكير بأن الجمعية العامة انتخبت السيد حمراوي حبيب شوقي رئيسا لاتحاد إذاعات الدول العربية . فهنيئا له و للإعلام الجزائري ■

إصدارات

أصدر المجلس الشعبي الوطني عددا خاصاً من " مجلة النائب " بمناسبة الإحتفاء بالذكرى الخمسين لإندلاع ثورة أول نوفمبر المجيدة ، و ذلك في إطار الفعاليات التي نظمها المجلس الشعبي الوطني تكريما للمجاهد المرحوم رابح بيطاط ، و قد شمل جملة من البحوث و الدراسات عن نضال الرجل و كفاحه أثناء الحركة الوطنية و ثورة التحرير و سيرة حياته و المهام التي تقلدها أثناء الثورة ، و خلال بناء الدولة الوطنية ، كما ضم بحوثاً متنوعة حول ثورة التحرير في الداخل و النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج و عولجت المواضيع من جوانب مختلفة و متنوعة .

بمناسبة الذكرى الخمسين لاندلاع ثورة التحرير

المجلس الشعبي الوطني يكرم

الراحل رابح بيطاط

ورئيس الجمهورية يشيد بمواقفه ومساره

في مبادرة هي الأولى من نوعها عقد المجلس الشعبي الوطني جلسة خاصة كرم فيها المجاهد الراحل ورئيس المجلس الشعبي الوطني سابقا ، السيد رابح بيطاط بمناسبة الذكرى الـ 50 لإندلاع الثورة التحريرية.

حفل التكريم أشرف عليه السيد عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية وحضره إلى جانب عائلة الفقيد ، السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، السيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي وطني، رئيس وأعضاء الحكومة وعدد من الشخصيات الوطنية والتاريخية.

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة عبر رئيس الجمهورية عن سعادته للمشاركة في هذا التكريم كما تناول في كلمته أهداف برنامجه. الرامي إلى تحقيق الاستقرار والازدهار. هذا وقد أسدى رئيس الجمهورية خلال هذا الحفل ثاني درع للمجلس لعائلة الفقيد رفقة صورة له.

وكان المجلس الشعبي الوطني قد أسدى أول درع للسيد عبد العزيز بوتفليقة اعترافا من نواب الشعب بالدور الذي قام به رئيس الجمهورية لدعم المؤسسات الدستورية واستقلاليتها"

كما يعتبر هذا التكريم كما صرح السيد عمار سعداني في كلمته تقديرا للتضحيات التي قدمه الرئيس بوتفليقة من أجل الجزائر واستقلالها ولجهوده من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وحماية الحريات الفردية والجماعية وكذا للدور الفعال في إعادة الجزائر إلى مكانتها الطبيعية بين الأمم.

وفي ما يلي كلمة السيد عبد العزيز بوتفليقة التي ألقاها خلال حفل التكريم :

تحت سقف إحدى المؤسسات الدستورية العتيدة

انه لمن دواعي الغبطة والسرور أن تجمعني بكم وبكن مناسبة عظيمة، في ذكرى رجل عظيم، تحت سقف إحدى المؤسسات الدستورية العتيدة لدولتنا.

منذ أن حباني الشعب الجزائري بثقته، وقلدني أعلى المهام على راس الدولة، لم يسبق لي أن اعتليت هذا المنبر، وذلك من باعث الإخلاص في احترام ما يختص به البرلمان من استقلالية.

ولئن أقدمت على ذلك اليوم، فإنما كان استجابة لدعوة تلقيتها باسمكم، من رئيس المجلس الشعبي الوطني، لكي أشاطركم تكريم فقيدنا، وأخينا، وصديقنا، المرحوم رابح بيطاط، أو سي صالح، طيب الله ثراه، هذا الذي سيظل اسمه وصورته مرتبطين ارتباطا وثيقا بهذه الهيئة الموقرة التي كرس لها زمنا طويلا من حياته الحافلة بالبذل والعطاء.

هناك لحظات تبلغ من القداسة ما يجعل غمرة العاطفة تحجب المراسم الدستورية. وبالتالي، لم يكن في وسعي أن أحجم عن تلبية هذه الدعوة الكريمة، وذلك لأني وجدت نفسي مدفوعا دفعا قويا، بفعل تلك القوة الحميمية التي تجعلني اهتم بكل ما له صلة بكفاحنا التحريري المجيد، تلك القوة الداخلية التي جاءت بي اليوم إلى منبركم السامق.

أشكركم جزيل الشكر على ما أحطتموني به من حفاوة وترحاب، وسيظل الوسام والشهادة الغالية، بدلالتها الرمزية اللذان أسديتموهما إلي، مدعاة للفخر والاعتزاز.

إن هذه الالتفافة التي أقدمتم عليها، حضرات السيدات والسادة النواب، التي أتشرف بها عظيم الشرف، و أنا أشاطركم بملء الروح والوجدان هذا التكريم، ستزيدني عزما وتصميما على بذل كل ما أوتيت من قوة في أداء مهمتي حتى أكون في مستوى الآمال التي علقتموها علي.

إن الرجل الذي نحيي ذكراه اليوم، كان وسيظل حيا في الوجدان الجماعي الجزائري كشخصية ثورية تاريخية من الرعيل الأول.

ويسعدني كثيرا أن أقاسمكم هذا الاحتفاء التكريمي الذي تقيمونه لواحد من أبناء الجزائر البررة، هو المجاهد الوطني والمناضل الكبير، أحد صانعي مجد الجزائر، الأخ العزيز والصديق البر، الرئيس الراحل رابح بيطاط رحمه الله، واختير لذلك يوم ليس كباقي أيامنا، يوم يأتي عشية الاحتفال بمرور خمسين عاما على اندلاع ثورتنا التحريرية، وهي مناسبة تستوقفنا جميعا لنسأل أنفسنا أين نحن من تلك الثورة المظفرة، وماذا بقي منها فينا، وما بقي منا لهذه الأجيال.

نرى من احسن ذكرا ممن ولى وجهه شطر الفضيلة، وهو في روق الشباب، فبايع الوطن بالحق قولا وعملا، وكابر أمام زخارف الدنيا وتواشيها، وتحدى المظالم والمصاعب، وما تقترف يد الاحتلال في حق المناضلين المخلصين من خنق للحريات، وسلب للحقوق، واغتصاب للأرزاق، وعدوان على المعرفة و أنوار العلوم، وما كان كيده ليبلغ اشده لو لم يكد للذين نحن اليوم فيهم متكلمون، انهم فرسان من طينة أولئك الرجال الذين ولدوا كبارا، فاستبق وعيهم برسالة الحياة وواجب الوطن كل اعتبار وكل اهتمام.

أولئك الذين أيقظهم هاتف الوطن في صباهم إلا هبوا ليستردوا الحق من مغتصبيه، فلبوا النداء وساروا في دروب وعرة يغشاها الظلام ويضج بها أنين المظلومين، فأصعدوا نحو الشمس التي كلما أضاءت لهم مشوا فيها حتى بلغوا سدرة الحرية، واعتلوا صهوة المجد والعزة. لوطني يسري حب الجزائر وشعبها في شريانه كالدم القاني، ويتنفس مجدها إكسير حياة، فقايض بالعمر وطنا منذ أن بزغت عليه شمس الحياة في عين الكرمة بنواحي قسنطينة، مجد العلوم، وقلعة النضال، ومعقل الأصالة في أسرة جزائرية، تمخضت في قيم ومثل مجتمع توارت عشق الحرية، و استمسك بعنفوان المجد المنيف ملا ضجيج الاحتلال ومظاهر حياة المستوطنين المستهترين فوق أرضنا المغتصبة مسامع الشبل الصغير رابح بيطاط، فشب رافضا للظلم ومظاهره، لا يفهم لماذا تباح الأرض للأغراب، ويمنع من خيرها بنوها.

وكان ذلك في سنوات الأربعينات من القرن الفارط، حيث كان الوضع بركانا تغلي فيه الثورات، وتتصارع فيه الأفكار، وتتشكل الإيديولوجيات الكبرى على خلفية حرب عالمية ثانية مدمرة، جزائنا فيها المستعمر بعد كل التضحيات التي قدمناها في سبيل الدفاع عنه بمجزرة 8 ماي 1945، ذلك المشهد التراجيدي الذي طوق فيه القتلة جسد الأمة المنهك، المثخن بالجراح بشريعة الغاب.

وقد اختزن شبلنا اليافع بين جفونه دم الأبرياء في تلك الحادثة الأليمة، فتماسكت في نفسه إرادة التضحية بقرار الإقدام، فلم يتخلف عن الالتحاق بصفوف الحركة الوطنية التي كانت تقض مضاجع المحتلين، وتبعث من رماد اليأس والقنوط أملا في نفوس الجزائريين للحرية والانعتاق.

فكان بذلك مناضلا ملتزما في حزب الشعب العتيد، بل واختار أن يكون دائما في مقدمة المضحين بأنفسهم، ومن الذين يؤمنون بجدلية القول والفعل. فانتمى للمنظمة الخاصة يقتبس من نور الجهاد بداياته، ويمتحن النفس ويربي الإرادة على مغالبة المحن، وتحمل الصعاب استعدادا ليوم الفصل. إن يوم الفصل كان ميقاتا.

فجلب إليه بنشاطه وتصميمه انتباه إدارة الاحتلال التي كادت له كل المكائد، وكانت له بالمرصاد، فلاحقته وحاكمته بتهم شتى كما

فعلت برفاقه الثائرين الآخرين.

ولم يعبأ صالح بما كان يتهدده، ولم يعر الأخطار اهتماما، فركب الخطوب وأوى إلى جبال الجزائر وغاباتها تعصمه من عيون العدو وأجهزته الاستخبارية، فعرف حياة البؤس والتشرد والقهر والحرمان، لكن لم يفقد ثقته بنفسه، ولم يضعف إيمانه بقضية شعبه، وتصميمه على تحقيق الحلم وترجمة الخيال إلى حقيقة، و الأمل إلى واقع.

الجزائر بيتنا الكبير

ولم تمنعه حياة الجبال والتشرد من أن يمارس النضال سرا في خلايا الحركة الوطنية مع الملاحقين منهم أمثاله بالجبال، ومع الذين لم يكتشف أمرهم في حادثة ماس 1950 من طرف البوليس الفرنسي، فجال متخفيا ينشط في البلاد من الأوراس، صحبة الأخ المناضل والصديق العزيز، الأخضر بن طوبال، أطال الله عمره، وزاده صحة وسعادة إلى عين تموشنت، رفقة الشهيد المثالي وانعم بها من رفقة في الصبر والشباب، العربي بن مهيدي طيب الله ثراه.

ولما بلغ الانسداد مبلغه في الحركة الوطنيةن وتضخم الخلاف بين أقطابها، عمد مع ثلة من رفاقه المصممين على الكفاح إلى تشكيل لجنة الوحدة والعمل لراب الصدع، وتحقيق المصالحة، وعندما أدركوا هوة الخلاف، ولعبة المحتل، وتردي الأوضاع، وحجم التحولات العالمية لصالح حركات التحرر، استشعروا بحدسهم الصادق أن الثورة هي البلسم، واستشرفوا برؤيتهم الثاقبة أبعاد أحلام شعبهم الذي تصالح مع نفسه في سبيل تحرير الوطن، فاحتضن طليعته المقاتلة، وآمن بقضيته العادلة.

وقد تكفل سي رابح بقيادة المنطقة الرابعة معقل العدو ومربض ترسانته العسكرية، وارتال جيوشه الجرارة وكافة مؤسساته الاستراتيجية، فقاد مسيرة النور المقدس يتقدم جنوده ليضرب معاقل العدو ويرهب مواقعهم الحصينة قبل خمسين عاما خلت، وظل رحمه الله في مقدمة المجاهدين حاملا كفنه على كتفه، قابضا على قضيته النواجذ إلى أن باغته العدو، واعتقله على اثر عملية تفتيش وتحري في شهر مارس سنة 1955 وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، بعد أن أخضعه لكل ألوان التعذيب والترهيب والبطش، طمعا في أسرار يفتكها منه، أو معلومات يبوح بها.

وظل ينقله من معتقل إلى آخر، ومن مكان إلى غيره، خشية منه لما كان له من تأثير على المناضلين والمجاهدين المعتقلين، إلى أن ألحقه برفاقه من الزعماء الخمسة الأحرار في فرنسا.

إن خصال هذا الرجل لا يمكن إجمالها في كلمة، ولا حتى في كتاب، فالرجل عرفته عن قرب في سنة 1961 حيث كنت رسولا إليهم في مهمة خاصة في معتقل الأحرار الخمسة / بأنوا/، و أحببته آنذاك لتلقائيته وموقفه الشجاع، وجمعت بيننا الجزائر بيتنا الكبير الذي كنا نبنيه حجرا حجرا، كنا آنذاك في الحزب تحت قيادته المباشرة وفي أول حكومة بعد الاستقلال، برئاسة صديقه الحميم ورفيقه في السلاح، الأخ المناضل العملاق، الرئيس الرمز أحمد بن بلة.

وجمعت بيننا الجزائر بيتنا الكبير الذي كنا نبنيه حجرا حجرا، كنا آنذاك في الحزب تحت قيادته المباشرة وفي أول حكومة بعد الاستقلال، برئاسة صديقه الحميم ورفيقه في السلاح، الأخ المناضل العملاق، الرئيس الرمز أحمد بن بلة.

ومنذ ذلك الوقت، سرى خيط سحري بين روحينا، قوامه الاحترام المتبادل والتفاهم والصداقة.

وكنت على الدوام اجل فيه فضل الرجل الذي تدثر ببردة النضال وفضائل الجهاد، وكابد في سبيل ذلك ألوانا من التضحيات، ولم ينقطع حبل الود بيننا حتى في احلك مراحل الحياة واشدها.

وفي أول حكومة بعد الاستقلال، برئاسة صديقه الحميم ورفيقه في السلاح، الأخ المناضل العملاق، الرئيس الرمز أحمد بن بلة.

ولم يكل، ولم يهن، وظل على نشاطه مواصلا خدمة بلاده وشعبه، وزيرا ورئيسا للمجلس الشعبي الوطني مرات عديدة، فارضا احترامه على الجميع، كاسبا ثقتهم، مشعيا على الدوام، في محيطه روحا من الثقة والاستقرار والجد في العمل.

إن شخصية الراحل العظيم كفيلة باختزال مناسبة عظيمة عظمة نوفمبر، فهو ذلك الرجل الذي انتمي لجيل آمن بالوطن ليعلن الثورة، و آتمن بالحرية، فخرج من صمته مع ثلة من رفاقه، ودخلوا معترك الموت، يحدوهم في ذلك إيمانهم بالشعب والقضية، ووفائهم لتضحيات أجيال المقاومة عبر العقود.

إن رابح بيطاط يبقى في تاريخ الجزائر واحدا من أبنائها الشرفاء الذين ظلوا عبر عديد السنوات مسلحين بالوطنية أولا، و بالإيثار ثانيا، وبقناعة المناضلين الأشداء ثالثا. المؤمنين بأن الدولة الجزائرية يجب أن تبني على أسس متينة لتستمر، ولم يكن ذلك الرجل الذي يختار مواقع الظل ليكون خادما لمصالح فئة او جماعة .بل كان خادما للجزائر وحدها، وفيا لقناعاته التي آمن بها شابا، وعاشها كهلا، وظلت تطبع مواقفه وتصرفاته حتى العام 90 الذي قدم فيه استقالته من رئاسة المجلس الشعبي الوطني.

ولنا أن نستعيد اليوم جزء من ذلك الموقف الاستثنائي الوطني المسؤول، عندما قال بلسان رجل الدولة المتبصر، منتقدا المرحلة آنذاك أن ما لاحظ في هذه المرحلة التي أصبحت فيها التعددية الحزبية حقيقة واقعا، هو غياب السلطة عن الساحة، في حين أن الديمقراطية تستلزم دولة ذات سلطة قوية لتسهر على حمايتها. انه تشخيص الرجل الذي يدرك أن من شروط الديمقراطية الحقة وجود دولة قوية مسلحة بالقانون، ومرتكزة على مؤسسات فاعلة.

إن صاحبنا رحمة الله عليه لا يمكن اختزال حياته في كلمات، فرصيده النضالي وخدمته الطويلة لدولته، كل ذلك جعل منه الرجل الذي لا يختلف فيه اثنان، فهو رجل الإجماع الوطني الذي لا يكون إلا حيث تكون مصلحة الوطن، ولا يتكلم إلا عندما تقتضي الضرورة ذلك.

ففي رسالة استقالته يقول، " واختم كلمتي عن مسيرتي كلها من أول نوفمبر إلى اليوم، بالقول إنني أجبرت نفسي على أن أكون في قفص، وعلى الكلام القليل، حيث لم أتدخل إلا في مرات قليلة لإزالة بعض الضغط عن نفسي، غير أن المصلحة العليا للبلاد هي التي

جعلتني اصل إلى هذا الحد، والى اتخاذ هذا القرار..."

إن مقولة كهذه، لا تصدر إلا عن رجال دولة كانوا قد دخلوا السلطة من قبل، فطلقوها بسبب اختلاف في الرؤية، يدركون معنى المسؤولية ومعنى أن تكون حاملا لهم وطني شاق، فهو من طينة هؤلاء الذين زهدوا في استغلال رصيدهم التاريخي الهائل شأنهم في ذلك شأن كثير من أبناء الجزائر الذين صنعوا تاريخ أمتهم بكثير من التعب والمعاناة، فكانوا اكثر تواضعا أمام التاريخ رغم أن من حق الأجيال عليهم أن يعرفوا سيرهم ونضالهم. فهم القدوة المتبعة والمثل المحتذى.

وعلى الأجيال أن تأخذ العبرة مما قال الراحل قبل خمس وعشرين سنة، أي في جانفي 1979، أمام المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني .."إن الإرث الوحيد والتركة الحقيقية التي يمكن أن نتركها لأبنائنا هوان نبث فيهم روح العمل من اجل بناء بلد جدي ومحترم، يقوم على أسس متينة لا تتصدع بزوال الرجال، ولا تتأثر بالأحداث" .وكان آنذاك الوضع متصدعا إلى اقصى ما يصل إليه التصدع، بالرحيل المفاجئ للرئيس هواري بومدين، طيب الله ثراه.

وتحمل الرئيس رابح بيطاط بكفاءة ومسؤولية ووعي، في ظروف استثنائية عصيبة، رئاسة الجمهورية بعد رحيل الشقيق الأعز الذي لا يعوضه أحد في مودتي واعتزازي، برفقته في الدرب الطويل، وبصداقته الأخوية، الرئيس الجليل، والقائد المغوار، هواري بومدين.

بالعمل تحررت الجزائر وشيدت المؤسسات

لقد كان رابح بيطاط من طينة أولئك المناضلين المستعدين أبدا على الوجه الأمثل لتقديم أنفسهم فداءا لقضية تحرير الجزائر النبيلة، فالمهمات التي كان يشارك فيها كانت تنعت مرارا بالمهمات الانتحارية لما كان يكتنفها من أخطار بالنسبة له ولرفقائه في السلاح.

لقد كان أحد الستة
وكان أحد التسعة
وكان أحد الاثنين والعشرين التاريخيين

أو بتعبير أدق، إذا كان الرواد الستة، فكان صالح منهم، وإذا كان الزعماء تسعة، فكان صالح منهم، وإذا كان عددهم اثنين وعشرين من المناضلين الأوائل، فكان صالح منهم. وكان واحد من الملايين الذين قاموا كرجل واحد في هبة واحد، وبصوت واحد ضد القمع الاستعماري.

إن الذين عرفوه، و أتشرف بكوني واحدا من هؤلاء وأولئك الذين عملوا معه، أو أولئك الذين احتكوا به، أي رفاقه في السلاح كما هو حال رفاقه في السياسة، كلهم يحتفظون لرابح بيطاط بذكرى رجل المبادئ، وصدق الالتزام، و الإخلاص في العمل، باسم تلك الفكرة التي كانت فكرته عن الجزائر وطنا، والجزائر أمة.

لقد مارس مهامه ضمن الحكومة والبرلمان بكل مثالية وتفان، ساعيا إلى تحقيق استقرار المؤسسات، وعاملا باسم الصالح العام والمنفعة المشتركة.

إن الحوليات البرلمانية تذكر رابح بيطاط خلال الفترات التشريعية الثلاث التي ترأس طيلتها هذه الهيئة البرلمانية كرجل ليس كغيره من الرجال، رجل استثنائي، متبصر، ثاقب الرؤية في مسعاه، وبليغ التصريح بما يجد في نفسه، رجل حازم، دافع عن المؤسسات الجزائرية لما تنطوي عليه من رموز، رجل ظل متواضعا، وعرف كيف يضفي على العمل التشريعي الجزائري ما يستحقه من نبل ووقار.

إن الحوليات البرلمانية تذكر رابح بيطاط خلال الفترات التشريعية الثلاث التي ترأس طيلتها هذه الهيئة البرلمانية كرجل ليس كغيره من الرجال، رجل استثنائي، متبصر، ثاقب الرؤية في مسعاه

إن قوة هذا الرجل، الذي قلدته الثورة عرفانا له أعلى أوسمتها، تأتي من صراحته، ومواقفه الشجاعة، وتأتي على الخصوص، من تواضعه الكبير، واستعداده للإصغاء، والتمعن، والحوار في جميع الظروف، متوخيا جمع أسباب التلاقي والتآلف، دون التنازل البتة عن المبادئ التي سار على هديها طيلة حياته.

ففي محراب المجد الدنيوي، ترك ذكراه الخالدة، ذكرى جزائري متشبع بالقيم والمثل الوطنية، ذكرى مناضل خالص المعدن من اجل القضية الوطنية، ومناضل من السباقين الذين كونتهم الثورة، وصقلتهم، وصهرتهم، وفي المقابل خدم الثورة،ونذر لها حياته كلها.

إن الثورة الجزائرية قد أضاءت مثل المنارة سبل الحرية أمام العديد من الشعوب المضطهدة في العالم، وخاصة في إفريقيا. هذه الثورة التي تتبوأ مكانتها في تاريخ انعتاق البشرية، والتي وسمت بشخصيات بطولية من أمثال رابح بيطاط، واخوة وأخوات له آخرين في الكفاح، شخصيات خاضت سبيل المجد، ودخلت التاريخ من بابه العريض.

إن رابح بيطاط تخرج من مدرسة مرموقة ومتميزة هي مدرسة الثورة النقية الطاهرة، المؤسسة على مبادئ نوفمبر، الحاملة لمشروع الجزائر الجديدة، جزائر الجميع، فهو يؤمن بان لا شيء يحفظ للأمة سلامتها سوى العمل. فبالعمل تحررت الجزائر. وبالعمل أيضا شيدت المؤسسات. وبالعمل وحده تستمر الدولة.

فالعمل هو السلاح الذي يمكن أن تواجه به الأمة كل اختلالاتها وازماتها. وبه وحده يمكن أن تتخلص من الهشاشة والخوف على الدولة. وما رابح بيطاط إلا واحد من العاملين المخلصين، دعا على الدوام إلى تثمين هذه القيمة الإنسانية والإنتاجية التي تشكل راس مال الأمم الباحثة عن مكان تحت شمس التطور العصرنة والرفاهية.

إن بتكريمكم هذا الرجل الفذ، وهذه الشخصية الحكيمة، تكونون أعدتم للتاريخ توازنا مفقودا بعرفان الأمة لأبنائها والامتنان لهم. وتكونون قد أعطيتم المناسبة بعدا عميقا. فرجل في قامة رابح بيطاط هو ورفاقه الأشاوس، الذين أشعلوا أول شرارة للثورة

.. نقف أمام نوفمبر نستقرئ مبادئ وأفكار ثورتنا

المسلحة في قامة أمة بأكملها.

إن الحديث عن تاريخ رجل مساره حافل بالتضحيات يقودني إلى الحديث عن تاريخ شعب ظل على امتداد الزمن يكابد القهر بإرادة لا تقهر. ويواجه الصعاب بعزيمة لا تلين. ديدنه في ذلك أن الحرية لا توهب، إنما تأخذ عنوة، وان الظلم وان طال منكسر لا محالة.

واليوم، ونحن نفتح أبواب التاريخ أمامنا وأمام أجيال الغد، واقفين أمام العقود الخمسة التي أعقبت ثورتنا التحريرية المجيدة، نشعر باعتزاز كبير أمام إنجاز تاريخي يمثل انتصار شعب عانى طويلا، وتحمل من الظلم الجور والبطش ما تنوء بحمله الجبال، لكنه كان يدرك أن ليل الاستعمار لن يطول، وان طريق الحرية لن يكون معبدا بالورود. وان بالدم والتضحيات والصبر تقتطف ثمرة الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية.

إن خمسين عاما مرت على واحدة من اعظم ثورات التاريخ تستوقفنا كما لو اننا امام مرآة عاكسة لنضال آبائنا واجدادنا. نستعيد معها آلام شعبنا عبر السنين، ورهانات المحتلين بالقضاء عليه ومحوه من ذاكرة بني البشر. لكنه كان أشبه بطائر الفينيق الذي ينبعث من رماده ليقول مازلت حيا، ولن تنال مني مؤامرات الأغراب المتعددين.

شعبنا الذي جبل على الرفض والتمرد والمقاومة. هو من طينة الشعوب التي يستعصي على أعدائها عجنها او كسرها لأنها تعلمت من الحياة العزة ومن العزة الثبات، ومن الثبات كل الوفاء للأجيال التي صنعت مجد وتاريخ هذا الوطن.

إننا نقف أمام نوفمبر العظيم نستقري مبادئ وأفكار ثورتنا، ونستلهم من ذلك الحضور الكبير، حاضر دولتنا التي آمن بها الشهداء، ومنحوها اعز ما يملكون، أرواحهم الزكية الطاهرة. نقف لنقول بالصراحة التي علمتنا إياها الجزائر، ماذا بقي منا، ومنها. ونقول بذات الصراحة، بقيت تلك القيم التي تمثل معالم لنا في بناء الدولة الجزائرية القوية، المرتكزة على التضامن والتعاضد والوحدة. ونقول أيضا أن كثيرا من تلك الأحلام التي أردناها في الثورة لم يكتب لها أن تتحقق بسبب التحولات التي شهدتها بلادنا، وعرفها المجمع الجزائري في سعيه الحثيث لتدارك ما فات في ظل اختلال القيم والتوازنات، وبفعل الأخطاء التي وقع فيها من وقع بما فيها المؤسسات.

إن نقدنا لذاتنا أمر يفرض نفسه علينا. لأن الثورات العظيمة لا تقوم بها إلا الشعوب العظيمة. ولا تخلو تجارب الأمم من الهزات العنيفة التي تولد إيرادات أخرى اكثر صلابة ومتانة، وهو ما نعيشه اليوم. فالأزمة التي تولدت عن فتنة دامية بلغت العظم. لكنها لم تهدم تلك الروح القوية ولم تفت في عضد هذا الشعب الذي لا يعرف الهزيمة، هذا الشعب الذي لا يخطئ فيه إلا من يجهل تاريخه وحالات تمرده ورفضه. هو هكذا الشعب الجزائري، قد يفشل في المعمكن لكن ينتصر في المستحيل.

إن الحديث عن الثورة يعني الحديث عن التاريخ، وضرورة تدوينه وكتابته. فالخمسون عاما التي مرت لم تول فيها الثورة الطافحة بتضحيات الشعب الرعاية الكفيلة بها. إن جيلا ينقضي، يعني موت ذاكرة تظل الأجيال بحاجة إليها، وتبقى الأمة الجزائرية تستلهم منها ما يعمق شعورها بهويتها وحضارتها، و امتداداتها في تاريخ الإنسانية.

لهذا، فإن حماية الذاكرة والتراث التاريخي المتنوع، هي اليوم اكثر من ضرورة حيوية. بل إن التاريخ يجب أن يستعيد مكانته في كل المواقع من المدارس والجامعات إلى هيئات البحث والدراسة والتوثيق، إلى مختلف مؤسسات الدولة. لأن التاريخ ليس مجرد سرد لوقائع أو خوض في ملاسنات وصراعات، وتقديم شهادات مبتورة أو مزيفة، أو مبالغ فيها، أو حاملة لتصورات ذاتية، أو معبرة عن مواقف شخصية... كل ذلك أمر طبيعي في حركة المجتمع وتفاعلاته الثقافية والسياسية والاجتماعية. إنما هو تلك الروح التي تشعر الأمة بالوجود وبالعظمة وبالعرفان الدائم لأولئك الذين صنعوا التاريخ، أعادوه إلى مجراه، وغيروه وصقلوه بإرادة لا تقهر.

> **لا تخلو تجارب الأمم من الهزات العنيفة التي تولد إيرادات أخرى اكثر صلابة ومتانة، وهو ما نعيشه اليوم**

لا مكان في عالم اليوم للعاجزين

إذا كان لكل بلد تاريخ، فان الجزائر هي التاريخ ذاته، فهي من مهد الحضارات الإنسانية الأولين وبوابة حضارات أخرى. ولعل هذا الرصيد التاريخي الكبير هو الذي يجعل بعض المتقولين يسعون لبث مغالطات وأباطيل في تاريخنا. وما تسعى إليه بعض الأوساط الحاقدة العيتة في التاريخ من تشويه لصورة الثورة الجزائرية وزرع بعض الأفكار المهزومة فيها ليؤكد أن تاريخنا يظل كبيرا كبر صانعيه، وتضحيات شعبنا تبقى مدعاة للفخر والاعتزاز لأنها كانت تستهدف قيمة نبيلة يستعصي النيل منها، والحفاظ عيها في كل زمان ومكان، هي الحرية والسيادة والاستقلال..

إن الجزائر اليوم، وهي آمنة مستقرة، تتطلع إلى ما يجعلها اكثر ارتباطا بأحلامها، واكثر قدرة على تجنيد إمكاناتها الفكرية والمادية لبلوغ أهدافها في بناء دولة قوية، تعتمد على الإنسان وعبقريته، وتوظيف مقدرات الأمة بما يحقق الرفاهية في عالم لا مكان فيه للعاجزين و المتخاذلين.

و إن من أولويات الإصلاح الذي شرعنا فيه بعد أن أغلقنا خلفنا أبواب الأزمة، وتخلصنا من أسرها، هو استعادة الثقة أولا. الثقة في النفس. والثقة في الشعب. والثقة في المستقبل. وهذا لا يكون إلا

من أولويات الإصلاح.. استعادة الثقة

بالوعي الصادق بان الجزائر قادرة على تجاوز كل العوائق التي تسببت فيها الهزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والوعي بإمكانية الخروج من أسئلة الخوف والفشل والتراجع.

ولا يمكن للإصلاح أن يتم خارج منظومة من التصورات الموضوعية الهادفة إلى وضع المجتمع الجزائري خارج دوائر الصراعات الوهمية المبددة للجهد والوقت والإرادة. وان يتجه الجزائريون إلى العمل، كلمة العمل أكررها بعدد ملايين الجزائريات والجزائريين، كبيرهم وصغيرهم، لأنه القوة الوحيدة للتغيير، ومن رام العلا بغير العمل والمثابرة، رام المحال من الطلب.

فالورشات التي فتحت كلها أساسية في التحولات التي لا مناص منها لتجاوز ثقل السنوات، ومتاعب الأزمة، والعجز عن تدارك ما فات، فالتعليم، والعدالة، وهياكل الدولة والإدارة، والصحة، والمنظومة الاقتصادية، ومحاربة الفساد، والسلوكات الطفيلية الضارة، و إعادة ترتيب البيت الجزائري من خلال إعادة النظر في القوانين التي تدير شؤون المتجمع و أهمها الأسرة.

كلها إصلاحات جوهرية تفرض نفسها بقوة الحاجة إلى التغير، والتغيير إذ لا يمكن أن نطمح إلى مجتمع اكثر عصرنة وحداثة، وتأصلا في ذاته وخصوصياته دون بلوغ مثل هذه الإصلاحات، وهي إصلاحات لا تعني أنها ضرورة يفرضها الداخل فحسب، لأن العالم كله يعيش حالة غليان و إعادة تشكل وفق أنماط جديدة تختزل في العولمة.

إن الجزائر ليست قطعة أرضية معزولة في قارة بعيدة . الجزائر في قلب العالم جغرافيا .ولا يمكنها أن تعيش الانغلاق .وهي اكثر عرضة لأي تحولات تحدث في أي موقع من هذه المنطقة الحساسة من المعمور، بل إنها اليوم كما كانت عليه في القرون الماضية، ملتقى ثقافات، وتقاطع حضارات، وتحاور أديان، وهو دور لم تمنحنا إياه الطبيعة فحسب، بل منحته إيانا حيويتنا عبر التاريخ.

الإصلاحات مهمة الجميع

إننا منذ الثامن من أفريل الماضي، نزداد قناعة بان الإصلاح يفرض علينا اليوم زيادة وتيرة العمل لبلوغ كل الأهداف، للتخلص من أعباء التسيير البيروقراطي للدولة عماما، ولا أقول الاقتصاد وحده أو الإدارة دون غيرها من القطاعات .فلا يمكن أن تتحقق الثقة في الدولة إن لم يكن هناك شعور لدى المواطن انه يمتلك روح المواطنة الحقة في التعامل مع مؤسسات بلده، بعيدا عن الممارسات الشائنة التي تدفع به إلى التمرد والاحتجاج، وعدم الوثوق بالمسؤولين، وتجاهله لما يفرضه عليه حق المواطنة من واجبات.

و من هنا، فإن التسريع بالإصلاحات هو مهمة الجميع .لأنه يرمي إلى تحقيق أهداف يستفيد منها الجميع. و ألا يقع عبء تطبيقها على جهاز تنفيذي دون جهاز تشريعي، ودون عدالة نزيهة ومنصفة، ودون وجود إعلام موضوعي فاعل في الرأي العام، وحافز على النقاش البناء المفيد .وكذا، الإصلاحات ايضا من مهمة هيئات المجتمع المدني التي لا يجب أن تتحول إلى مجرد تنظيمات مطلبية مساهمتها محدودة التفكير والاقتراح.

إننا في عالم جديد تتفاعل فيه كثير من العناصر لإنتاج قيم اكثر سيولة في المجتمع، واكثر قابلية للاندماج في المنظومات العالمية الاقتصادية، وهي واحدة من التحديات التي نواجهها اليوم في انضمامنا لمنظمة التجارة العالمية باعتبار أن ذلك يشكل رهانا كبيرا يفرض علينا الاستعداد ليس النفسي أو المعنوي فقط، و إنما بتحديد قدراتنا الإنتاجية الكفيلة بالحفاظ على توازن مطلوب في تعاملاتنا .ومن هنا، فتحسين آلة الإنتاج الوطنية، وتفعيل آليات الاستثمار يتطلبان جهدا مضاعفا لأننا إذا دخلنا دون عدة، فإن الأمر لا يخلو من مخاطر ومجازفات.

> **الجزائر قادرة على تجاوز كل العوائق التي تسببت فيها الهزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والوعي بإمكانية الخروج من أسئلة الخوف والفشل والتراجع**

الجزائر لن تكون مستقرة إلا بمؤسسات مستقرة

اقف اليوم أمامكم تحت سقف هذه المؤسسة الدستورية الهامة، وأنا مدرك لأهمية موقف كهذا. فالذي يجمعنا اليوم هو رجل ظل طويلا على رأسها، ومنحها من جهده وفكره الكثير لأنه كان يؤمن أن لا شيء يتم خارج الشعب وبعيدا عن إرادته. والذي يجمعنا أيضا هو إحياؤنا لذكرى ثورتنا التحريرية المظفرة التي كان من أهدافها الكبرى إنشاء مؤسسات لشعب. يمارس فيها حقه في الحرية والتصور وإبداء الرأي.

وأقف اليوم في هذه المؤسسة لأؤكد أن الإرادة الشعبية التي منحتني يوم 8 افريل الماضي كل الحق في أن أقول بان الجزائر لن تكون مستقرة إلا بمؤسسات مستقرة، وان هذه المؤسسات يجب أن تؤدي الدور الذي تضمنه الدستور. وهو الوفاء للشعب، بتمثيله التمثيل الحامل لطموحاته، المحقق لأهدافه في التنمية والتطور والأمن والاستقرار.

ودون أن أخوض في أهمية الدور الذي تضطلعون به، أقول بان دوركم في دعم الإصلاحات، والدفع بها من خلال وضع منظومة تشريع متناسبة، ورغبة التغيير الذي نسعى إليه، دولة ومجتمعا، هي واحدة من أهم المسؤوليات التي تقتضي منكم الحرص الكبير، والوعي الصادق، وبحتمية التعجيل بها في ظل التنوع في الرؤية والتصور والاختلاف في المنهج وطرائق التطبيق، وهي مسائل يفرضها منطق التعددية الحزبية التي تطبع مؤسستكم وتمثل

العمل النيابي هو إحدى الحلقات الهامة في بناء الثقة

إحدى أهم مكاسب الجزائر الجديدة.

إن تعزيز المؤسسات أمر حتمي لضمان تكامل دائم في أداء الدولة، وتحسين متواصل في مختلف مستويات اتخاذ القرار، ولعل العمل النيابي هو إحدى الحلقات الهامة قد بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات بلده، ومصداقية أي مؤسسة تكمن في تجاوز الاختلالات والبحث عن السبل الأكثر نجاعة في إدماج المواطن في تسيير شؤون حيه وبلديته وولايته ووطنه.

وهذا لا يتحقق إلا بالحوار المستمر معه، والتشاور في الأمر، وان يشعر المواطن انه ممارسته الحق في الاختيار لا تتوقف عن هذا الحد، بل تتجاوزه إلى المشاركة في إبداء الرأي وفق آليات التعبير الديمقراطي. هذه رؤية سديدة قد تكون في تجربتنا الديمقراطية المتربصة مثالية إلى حد بعيد حيث تصاب النشاطات السياسية بحمى التنافس خاصة في مواسم الانتخابات.

فأين نحن من الديمقراطية التي يشتكي فيها المواطن من المنتخبين الذين اختارهم بنفسه الديمقراطية سلوك وثقافة، شبيهة بفصول التعليم.

لا مجال للقفز فيه على الإطلاق من الأقسام الابتدائية إلى الجامعة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن مجلسكم هذا، وهو الذي يمثل إحدى أهم الفضاءات التي تمارس فيها الديمقراطية بكل أبعادها، بما يتوفر عليه من آراء مختلفة، مدعو لان يعزز اكثر مشاركته في مختلف قضايا الأمة بما يبتغيه الشعب ويرتضيه، والعمل على تكريس الأفكار الكبرى التي نعمل على تحقيقها، وفي مقدمتها المصالحة الوطنية.

إن المصالحة الوطنية التي أسالت حبرا كثيرا، وتم تناولها على مستويات عديدة، أثبتت بما تم إبلاؤها من اهتمام ليس في الداخل فحسب، بل حتى في الخارج – و إن كنا نفهم اهتمام الغير بنا لا نقبل بأي شكل من الأشكال التدخل الخارجي في قضايانا – إنها أي المصالحة الوطنية، تمثل إحدى آليات ضمان الاستقرار والانسجام في بلادنا التي ما انفكت تعاني من تبعات الأزمات والصراعات.

وإذا كان البعض يسعى لوضع المصالحة الوطنية في قالب جاهز وتفسير مغلق، فان ذلك لا يعني سوى قراءة من زاوية ضيقة، لا تراعي جراح الشعب العميقة، وكذا التحولات التي شهدها مجتمعنا طيلة السنوات الأخيرة، وشعوره بحالة الاستقرار الذي ظل ينشدها طويلا. فالمصالحة الوطنية لا تعني منح امتياز لهذا على حساب ذاك. و انم تعني تحقيق أمن واستقرار دائمين في ربوع الجزائر، وترميم الشروخ التي تعرض لها المجتمع، ووضع الجميع أمام مسؤولياته في صون الوحدة الوطنية والحفاظ على الدولة الجزائرية وحمايتها من أي منزلق أو مغامرة غير محمودة العواقب

المصالحة الوطنية تمثل إحدى آليات ضمان الاستقرار والانسجام في بلادنا التي ما انفكت تعاني من تبعات الأزمات والصراعات

. لا جزاء ولا شكورا ينتظره منا المجرمون وتجار العنف والموت، ولا من يروج لهما في السر أو العلانية. لا خنوع ولا خضوع في المصالحة الوطنية لمن زرعوا في الأرض فسادا، فأزهقوا الأرواح البريئة ووأدوا البراءة في النفوس، استباحوا آل أرواح، وشوهوا سمعة الدين الحنيف، وحولوا إلى خراب ودمار ما شيده جيل بأكمله، وعتوا عتوا في الجزائر، وكأنهم من الإنباء والمرسلين الذين يتلقون الوحي إلهاما من رب العالمين . قد نتفق ونختلف، و لكن لا لقاء مع من لا يدين العنف . ومن لا يشجبه . ولا يحاربه بصراحة.

إذا كان صدرنا رحبا ولا نكن حقدا لأحد، فذلك لا يعني إطلاقا أن نسمح لأنفسنا بالعبث بما اقل به كاهلنا الشعب يوم 8 افريل 2004 من ثقة الشعب الأصيل، الحكيم، الغيور على الوطن، ثقة تستثقلها الجبال الرواسي. ضميرنا يستقي من إرادته لا غير. وحيثما يكون جاهزا لطي صفحات الماضي الأليم، يستفتي في أمره والسيادة المطلقة له وفي ما أراده الله والوطن الحبيب، فالمصالحة الوطنية هي أن يستشعر كل مواطن مسئوليته وموقفه مما حدث ومما سيحدث . لان التفكير المنغلق المبني على تصور نظري وهمي كفيل بان يولد حالة من التشنج والاحتقان – أو حالة الإفراط في التفاؤل بتحكيم العقل وحده والقلب وحده– تلك حالات لا ينتج عنها سوى المزيد من الآلام والفواجع. و في كل الظروف سنكون إن شاء الله من الصابرين.

فإذا انطلقنا من روح المجتمع الجزائري وقيمه الأصيلة، وبادرنا إلى وئام ومصالحة لحقن الدماء ومنع آلة الإرهاب من مواصلة حصد الأرواح وتدمير المنشآت – وذلك اصبح اليوم مسؤولية كل مواطن وفرض عين عليه –. فلأننا ندرك أن مواجهة الإرهاب لا تخضع لمساومة أو حسابات . إنما هناك قيمة التسامح الذي يتسم بها شعبنا الذي يؤمن بان من تاب واصلح فان الله يتوب عليه . ويلجأ شعبنا بإذن الله إلى هذه القيم السامية كلما زاد صبره واتسع إيمانه بان تامين أرواح الناس ولو كانوا من الذين انحرفوا وضلوا السبيل. كل ذلك يعني به الوئام والمصالحة التي فيهما مصلحة للأمة والدين والبلد. ولست بحاجة هنا لأقول بأن رهان المصالحة أيضا لا يعني فردا دون جماعة ولا جماعة دون مجتمع. فهي مسؤولية الكل لاستثمارها في حياتهم اليومية وان يكون مجتمعنا اكثر تنوعا في الرأي واكثر تسامحا في الحوار الذي يقتضي نقدا ذاتيا مخلصا وتوبة نصوحا لا ريب فيها، ورجوعا إلى سواء السبيل الذي يتمثل في الذود عن النظام الجمهوري، واحترام الدستور، والتمسك الوثيق العرى بقوانين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

لابد في أمور عسيرة كهذه من إجماع وتوافق وطني . ولا تقطف الثمار قبل أوانها . ولا بد من زمن ثمين تترسب فيه المشاكل وتتفاقم فيه الأمور وتشتد . أما الزبد فيذهب جفاء، و أما ما ينفع

بناء المغرب العربي من ثوابت السياسة الجزائرية

الناس فيمكث في الأرض .

إن الجزائر التي كانت دائما وفية لمواقفها التي هي نتاج ثورة من اجل الحرية ودفاعا عن مبادئ وقيم إنسانية، تتعلق دوما بمصير الإنسان وبحثه عن العدالة. الجزائر اليوم، تسعى بصدق إلى أن تتمثل تلك القيم والمواقف في كل ما يحكم سياستها الخارجية، والى إبداء رأيها بالوضوح التي عرفت به، سياسة لا يمكن أن تكون محل مساومة أو تنازل في مبادئها.

إن القضية الفلسطينية ستبقى دائما تمثل الهاجس المركزي في مواقف الجزائر. لأن الشعب الفلسطيني الشقيق لم يعد فقط يبحث عن دولته وهي حقه الشرعي الذي لا يختلف حوله اثنان . إنما هو اليوم يبحث عن أمن مفقود بفعل الممارسة الوحشية للآلة العسكرية الإسرائيلية، من إزهاق للأرواح، وتدمير للمنازل، وتخريب للممتلكات . والمجتمع الدولي صامتا إزاء هذا السلوك المتعجرف دون أن يكون هناك وازع ضمير لتغليب منطق الحوار على القوة، ومنطق السلم على الحرب . فلا يمكن أن يتحقق السلام في ظل سياسة قوامها العنف والقوة وتغليط الرأي العام.

القضية الفلسطينية ستبقى دائما تمثل الهاجس المركزي في مواقف الجزائر. لأن الشعب الفلسطيني الشقيق لم يعد فقط يبحث عن دولته وهي حقه الشرعي الذي لا يختلف حوله اثنان . إنما هو اليوم يبحث عن أمن مفقود بفعل الممارسة الوحشية للآلة العسكرية الإسرائيلية

إن الجزائر تقف كما كانت دائما إلى جانب الشعب الفلسطيني، ولن تدخر جهدا في سبيل التخفيف من معاناته والعمل مع الشرفاء في العالم للبحث وإيجاد الحلول المنصفة العادلة.

ولاشك أيضا من أن أزمة الشعب العراقي الشقيق لا تقل عما يحدث في فلسطين، .والجزائر تأمل أن يهتدي الشعب العراقي إلى ما يجنبه كوارث وأزمات دامية كالتي يعيشها اليوم .وعليه أن يعيد الهدوء والاستقرار في إطار الأمم المتحدة، وان يبني الشرعية الديمقراطية في العراق .

والأمر أيضا يتعلق بالسودان الشقيق الذي يعاني محنة أخرى، وأخرى في بلاده . وهو بتعامله مع الاتحاد الإفريقي، واعتماده لغة الحوار والتفاوض كفيل بان يتجاوز هذه الوضعية الصعبة حفاظا على وحدته واستقراره.

ومن دون شك، فان بناء المغرب العربي، وهي من ثوابت السياسة الجزائرية، يجعلني اعرج على مسالة الصحراء الغربية لأعيد التأكيد على أن المسالة بكل مرجعياتها في يد الأمم المتحدة . وهي لا تعدو كونها تصفية استعمار. وهو موثق في كل لوائح الهيئة الأممية. والجزائر التي تبقى وفية لمبادئها، تجدد التذكير بان لا ناقة لها ولا جمل في هذه القضية التي نأمل أن ينتصر فيها منطق العقل على منطق التعنت، والبحث ن انسداد لا يخدم أحدا . فلوائح مجلس الأمن المصادق عليها بإجماع باقتراح للمبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة السيد جيمس بيكر، جدير بإيجاد مخرج لجميع الأطراف، وبخاصة المملكة المغربية الشقيقة وجبهة البوليساريو. الجزائر ليست طرفا. ولا دخل لها في ما يقرره طرفا الصراع .ولا تسعى لأي توتير للأوضاع، وهي اكثر حرصا على سلامة شعوب المنطقة المغربية.بل ولن تنساق وراء أي استفزاز مهما بلغت مبرراته.

ما كان لنا اليوم أن نستحضر معا روح الأخ الصديق رابح بيطاط لنخوض في لغو الكلام، أو نتحدث في حضوره دون ذكر بعض ما يشغل بال الوطن والمواطنين .

لقد حافظ فارسنا على رمز المناضل الشريف، والمجاهد الوفي، والوطني المخلص، والإطار الكفء.

ولما أحس بجسامة الانحراف، وبخطر الانزلاق، آثر الانسحاب من ساحة المعركة، معركة واجه فيها الجزائري أخاه بكل أسف، مواجهة العدو لعدوه، مؤكدا بذلك مرة أخرى إيثار مصلحة الجزائريين والجزائريات على نفسه .

وعاد سي رابح إلى صفوف شعبه، مواطنا شريفا، متواضعا، لم تأسره ثقافة التشريفات، ولم تنل منه حياة الرسميات، ولم تغيره عقود من السنوات، لأنه كان يدرك بحدسه الوطني، وحسنه النضالي، وخبرته، وحكمته أن الجوهر باق، والأعراض زائلة .

فطوبى لك ياسي رابح من شهيد لم يمت في ساحات الوغى، ومن مناضل لم تغره ضروب الهوى، فعشت من اجل وطنك وشعبك، وقضيت في سبيلهما. لقد كنت خفيف الدم والظل، بشوش الوجه بحرارة، و أنت دائم الابتسامة، أنيقا في مزاحك، كنت تشيح بوجهك حتى لا ترى ما يخدش الوقار .

كنت لا تفرط في المزاح الطريف، ولا تعبس ولا تغتاض، ولا تعرض، ولا تقول إلا جدا.

كنت يا صديقي عفيفا، تزن العفة بأدق موازين الذهب، والناس معادن . ونحن في هذا الشهر الفضيل، شهر الرحمة والمغفرة والعتق من النار، اسأل المولى، جل وعلا، أن يسقي روحك من ماء غثقا، وينزلك مقاما ارتفع مع الصديقين والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

وأعرب بهذه المناسبة عن شكري وتقديري لهذه المؤسسة الموقرة التي كان لفقيدنا عليها فضل كبير لاتخاذهم ذات المبادرة الطيبة بتكريم واحد من أشجع رجالات الجزائر المعاصرة، أكثرها شهامة ونبلا.

هنيئا للجزائر بعيد ثورتها الخمسين،
المجد والخلود للشهداء الأبرار،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

في الذكرى الـ56 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان..

الجزائر هي من بين البلدان القلائل التي صادقت على جل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويحق لها أن تفتخر بتشريعها الذي يضاهي تشريع اكثر الأمم تقدما في مجال حماية حقوق الإنسان. ونحن نواصل استكمال تكييف هذا التشريع مع المواثيق الدولية التي انضممنا إليها، توخيا لجعله متطابقا مع ما تعهدنا به من التزامات.

رئيس الجمهورية يؤكد :

حقوق الإنسان ثقافة وممارسة..

لقد شكل اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 10 ديسمبر 1948، محطة بالغة الأهمية في تاريخ البشرية.

فذلك اليوم شهد اعتراف سائر المجتمع الدولي، المتحد كما لم يسبق له ذلك، إلا نادرا شهد اعترافه الرسمي بأن الناس يولدون أحرارا و سواسية من حيث الكرامة، ومن حيث الحقوق، و نبذه كل تمييز على أساس العرق، و اللون، و الجنس، و الدين، و الرأي، أو الأصل.

إن إحياء هذه الذكرى يتيح لنا فرصة سانحة لتقييم حالة حقوق الإنسان في بلادنا، و ذلكم هو اختصاص اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها. إن تنظيم مثل هذا الملتقى، الذي يتولى تنشيطه خبراء جزائريون من العاملين لدى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يفي بهذا الغرض. فمثل هذه اللقاءات التي نشجعها و التي يفيدنا الإكثار منها، تشكل فرصة للتعرف على نحو افضل على سير و صلاحيات آليات الأمم المتحدة، وعلى ما يربطنا بها من علاقات .

إن مثلي المساواة و الحرية، المكرسين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانا مصدر الهام للكفاح الذي خضناه من اجل الاستقلال الوطني. ذلك أننا تبنيناهما، أول ما تبنيناهما في بيان ثورة أول نوفمبر 1954 التي احتفلنا مؤخرا بذكرى اندلاعها الخمسين، وجعلنا منها قوام ما اعتمدناه على التوالي من دساتير.

إن الجزائر هي من بين البلدان القلائل التي صدقت على جلا الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويحق لها أن تفتخر بتشريعها الذي يضاهي تشريع اكثر الأمم تقدما في مجال حماية حقوق الإنسان. ونحن نواصل استكمال تكييف هذا التشريع مع المواثيق الدولية التي انضممنا إليها، توخيا لجعله متطابقا مع ما تعهدنا به من التزامات.

وعلى هذا النحو، قمنا مؤخرا، بمناسبة تعديل القانون الجزائي، بتجريم التعذيب بمختلف أشكاله، بعد تعريف مسماه تعريفا دقيقا وواضحا. فالتعذيب ممارسة مقيتة، أكل عليها الدهر وشرب، تذال الجلاد و المجلود على حدا سواء، ممارسة ينبغي محاربتها و إقصاؤها إلى غير رجعة.

لقد فتحنا ورشة مراجعة قانون الأسرة لتصحيح الوضعية القانونية للمرأة التي ينبغي أن ترقى إلى مستوى تتحقق لها فيه المساواة مع الرجل، في كنف الاحترام الكامل لقيمنا الروحية. وعلى العموم، فإن كافة الإصلاحات التي باشرناها منذ أن توليت مهام القاضي الأول في البلاد سنة 1999، إنما تروم تعزيز دولة الحق و القانون من حيث هي الحامية للحقوق و للحريات الفردية و الجماعية.

إن مجمل الملاحظين الجزائريين و الأجانب بما فيهم الأشد معاداة لنا، يرون أن حالة حقوق الإنسان في بلادنا في تحسن مطرد. غير

أننا ندرك تمام الإدراك نقائصنا، خاصة فيما يتعلق بالممارسة المجدية للحقوق التي يبقى علينا عمل الكثير بشأنها.

ذلكم هو، في المقام الأول، دور العدالة التي تتولى، بحكم الدستور، مهمة حماية المجتمع و الحريات، وضمان صون الحقوق الأساسية لكافة الجزائريات و كافة الجزائريين.

إن إصلاح العدالة الجاري تنفيذه، يتوخى بالذات تزويد العدالة بوسائل قانونية و مادية في مستوى المسؤوليات المنوطة بها. و الأمر هذا تجلى من خلال القانون الأساسي الجديد للقضاء، و النص الجديد المنظم للمجلس الأعلى للقضاء اللذين يؤكدان استقلالية القاضي و يعززانها، و يكفلان سيرا افضل لمساره المهني. وهناك إجراءات أخرى ترمي إلى تحسين الحالة المادية للقضاة و ظروف عملهم. و الأمر هذا يسري كذلك بالنسبة للسلطة المؤكدة لقضاة الإدعاء على الشرطة القضائية، وبالنسبة لحقوق الدفاع المعززة بفضل الأحكام التشريعية الجديدة التي تسمح للدفاع بالتدخل فور انطلاق التحقيق الأولي، وبالمشاركة الحثيثة في مجريات التحقيق القضائي.

بلادنا. وسنظل متفتحين على كل نقد موضوعي، أيا كان مصدره، و متقبلين لأي اقتراح مناسب، مهما كان مصدره، لأننا نطمح إلى أن نكون من بين الأمم التي تحظى فيها حقوق الإنسان بأكبر احترام، عن قناعة و طواعية.

وفي هذا الشأن، سنواصل تعاوننا مع الآليات التقليدية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتعززه، وسنواصل التحاور مع آليات الأمم المتحدة غير التقليدية، كما سنظل صاغين للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

أما فيما يتعلق بمسألة المفقودين، التي لا يخفى على أحد تعقيدها و حساسيتها، فقد أنشأنا آلية خاصة ضمن اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، و أوكلنا إليها مهمة مؤقتة تتمثل في التكفل بملف المفقودين، وحددنا لها أجلا مدته 18 شهرا لإنجاز مهمتها.

إننا ننتظر من هذه الآلية التي ستكتمل أعمالها في شهر مارس 2005، إعداد تقرير عن حالة الملف جملة و تفصيلا، وتقديم توصيات تستجيب لتطلعات عائلات المفقودين، وتكون في

لقد فتحنا ورشة مراجعة قانون الأسرة لتصحيح الوضعية القانونية للمرأة التي ينبغي أن ترقى إلى مستوى تتحقق لها فيه المساواة مع الرجل، في كنف الاحترام الكامل لقيمنا الروحية.

ولئن كان صحيحا أن التدابير التي خصصتها بالذكر لا تعني شيئا سوى بتنفيذها، و بطريقة استعمالها من قبل القائمين على قطاع العدالة، فانه من المتاح أن نلاحظ بأنها قد بدأت تؤتي أكلها ميدانيا، حيث بدأنا نلتمس أثرها الإيجابي النافع.

ذلكم هو، بعد ذلك دور هذه اللجنة التي تقع على عاتقها مهام حماية حقوق الإنسان و ترقيتها. انه لينبغي، بهذا الشأن، أن يكون تعليم حقوق الإنسان في صلب انشغالاتها. غير انه لا مندوحة لنا عن أن نلاحظ بانا التصور قد خانها، مثلما يبدو، في هذا المجال و إنها لم تتحل بحزم كبير بهذا الخصوص. مع ذلك، وبالرغم من النقائص هذه المسجلة، نظل يحدونا الإيمان بأهمية دور اللجنة في مجال عملها، ونعلق كبير الأمل على مهمة السهر المنوطة بها، ذلك انه ينبغي لها أن تكون ساهرة، و دائمة الجاهزية لإدانة كل مساس بحقوق الإنسان.

ثم إن الأمر يتعلق في نهاية المطاف، بدور المجتمع المدني، التي تشكل درجة وعيه و مستوى تجنده عاملين حاسمين في نشر ثقافة حقوق الإنسان، و ترجمتها إلى ممارسة يومية.

إننا لن ندخر جهدا من اجل تحسين وضعية حقوق الإنسان في مستوى ثقة السلطات العمومية.

اغتنم هذه الفرصة لأقول لعائلات المفقودين، التي أتفهم محنتها و آلامها لألمها، أننا سنبذل كل ما في وسعنا للكشف عن مصير أقاربها، و انه سيتم اطلاعها على ما يتوفر من معلومات، وانه يمكنها أن تعول على تضامن امتنا جمعاء للتخفيف من معاناتها.

إن حقوق الإنسان هي، قبل كلا شيء، ثقافة ثم ممارسة، وهي، بهذه الصفة المزدوجة، تعني المجتمع في مجمله و تستوقفه. إن اللجنة، بحكم طبيعتها هي في طليعة العمل من اجل ترقية حقوق الإنسان و حمايتها، وهو عمل يتطلب التزاما ثابتا، واستعدادا تاما، وقدرة فائقة على الإصغاء يتعين على أعضاء هذه المؤسسة تطويرها.

وإيمانا مني بان مستقبل حقوق الإنسان في بلادنا مرهون، إلى حدا كبير، بتحسين الوضع الأمني، فإنني لن أدخر جهدا لتحقيق المصالحة بين الجزائريين، مصالحة سأواصل العمل و السعي من اجلها دون هوادة، إلى غاية تجسيدها بالتمام و الكمال..

تحضيرا للتقرير الثاني الذي ستقدمه الجزائر أمام لجنة المرأة للأمم المتحدة :

يوم دراسي بالمجلس الشعبي الوطني

18 ديسمبر 1979 - 18 ديسمبر 2004

25 سنة

بعد صدور الإتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة

نظمت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة يوما إعلاميا حول الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة.
اللقاء الذي حضرته السيدة زهرة ظريف بيطاط نائبة رئيس مجلس الأمة و السيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيدة نوارة جعفر الوزيرة

المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة جاء لتقييم ما تم إنجازه في هذا المجال ويدخل في إطار تحضير التقرير الثاني الذي ستقدمه الجزائر حول وضعية المرأة أمام لجنة المرأة للأمم المتحدة في جانفي 2005.
وقد أجمعت أغلبية المتدخلات على أنه رغم ما تم إنجازه في مجال إلغاء أشكال التمييز إلا أن الجزائر مازالت لم تحقق بعد الأهداف المنشودة.

نظرة حول
وضع المرأة في الجزائر

تحتل الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة محطة هامة في النضال من أجل حقوق الإنسان على مستوى المعمورة ، كما تشكل نقطة تحول في مسار قضية المرأة على المستوى الدولي ، بإعتبار الإتفاقية ، بحد ذاتها ، إطارا ملزما للدول سمح بمنع كل الإجراءات التمييزية ضدالنساء في الدساتير و التشريعات و القوانين و الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالحياة المدنية و الإقتصادية و الثقافية و الممارسة السياسية .

وقد صادقت الجزائر على الإتفاقية سنة 1996 و قدمت تقريرا أوليا عن وضع المرأة في الجزائر سنة 1999 أمام لجنة المرأة بالأمم المتحدة طبقا للمادة 18من الإتفاقية ، و هي بصدد التحضير لتقديم التقرير الثاني في جانفي المقبل 2005 .

وتمثل هذه المناسبة فرصة لتقييم ما تم إنجازه في هذا المجال تطبيقا لمضمون هذه الإتفاقية ، و يمثل هذا اليوم الإعلامي مناسبة طيبة للخبراء و الجامعيين و ممثلي المجتمع المدني و النواب و ممثلي المجالس المنتخبة لدراسة ما تحقق و ما سوف يتحقق مستقبلا لصالح المرأة في الجزائر من منظور المساواة في الحقوق.

و يسجل في هذا الإطار، التقييم الإيجابي للجنة المرأة عند مناقشة التقرير الأولي المشار إليه ، من حيث أن الدستور الجزائري و قوانين العمل و الضمان الإجتماعي و التشريعات المختلفة المتعلقة بالتعليم و الصحة الخدمات و المرافق المختلفة لا تقبل أي نوع من أنواع التمييز ضد النساء ، كما أن التحول السياسي الذي عرفته الجزائر شهد إقبالا على العمل النسوي في إطار الجمعيات و الأحزاب و تمكنت المرأة في ظرف قصير نسبيا من الوصول إلى مناصب رفيعة و إلى مراكز إتخاذ القرار ، و هو ما ينبغي تشجيعه و توفير المناخ المناسب له ، بما في ذلك تكييف التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لتواكب التطور الحاصل في المجتمع الجزائري خاصة في مجال تغير الأدوار داخل الأسرة و تحول الذهنيات داخل المجتمع الجزائري المتمسك بأصالته المتفتح على العلم و المعرفة والمتشبع بروح العصر الساعي إلى التحرر و المؤمن بقيم العدل والإنصاف والرافض للهيمنة و كل أشكال التسلط و التمييز و القهر .

لقد حققت المرأة في الجزائر مكاسب عديدة تجلت للعيان في مجالات التربية و التعليم و بفضلهما ، حيث أصبحت المرأة تنعم بمكان الصدارة ، كما تفوقت المرأة في عدة تخصصات دقيقة كالطب و الصيدلة ، واقتحمت مجالات كانت و ما تزال حكرا على الرجال في مجتمعات أخرى كالقضاء و المحاماة و الأمن و الجيش و الفلاحة و سياقة الحافلات و القطارات والحماية المدنية ، كما أثبتت جدارتها في مجالات دقيقة كالميكانيكا والهندسة والإعلام الآلي و الصحافة و مهن الإتصال ، فضلا عن الأنشطة التقليدية التي ما تزال تنهض فيها بمسؤولياتها بكل جدارة ، رغم عدم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملاءمة المحيط و عدوانيته أحيانا ، و كثيرا ما تكون تضحياتها مضاعفة بتحمل مسؤولية العمل و الأسرة معاً، في ظل غياب المرافق الضرورية التي تخفف عنها الأعباء و تمهد طريق تقدم المرأة في المجتمع ، مثل نقص رياض الأطفال و ضعف الخدمات العامة التي تسهل حياة الأسرة .

و بفضل الرعاية الصحية و الحماية الإجتماعية للمرأة في الجزائر تمكنت من تجاوز العديد من العقبات و الصعاب على طريق المساواة في الحقوق و الواجبات و السعي للمشاركة في الحياة العامة بمواطنة كاملة غير منقوصة ، على أساس الجدارة و الإستحقاق و الكفاءة في العمل والإنصاف في الجزاء ، غير أن هناك العديد من المسائل ما تزال في حاجة إلى بحث و استقصاء ، و في هذا الإطار يندرج البحث الذي قامت به الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة و شؤون المرأة بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات من أجل السكان و التنمية حول " تحولات البنية الأسرية" و الذي رصد تحولات في الأدوار والذهنيات المتعلقة بقضية المرأة في المجتمع .

كما يسجل ضعف دور وسائل الإعلام في التعريف بقضية المرأة في المجتمع و تناول قضاياها بشكل إيجابي رغم أن النساء يشكلن أغلبية في قطاع الإعلام ، و ما يزال دور الجمعيات النسوية و ممثلي المجتمع المدني محدودا ومحصورا في المناسبات الرسمية غالبا و في حدود المدن والحواضر الكبرى ، مع تركيز كبير على المسائل المتعلقة بالتشريع الخاص بالأحوال الشخصية.

المصدر : الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا المرأة و الأسرة.

لجنة الثقافة والسياحة والشبيبة والرياضة

نتعرض في هذا العدد للجنة الثقافة والسياحة والشبيبة والرياضة اللجنة يترأسها السيد بن رقية ميسوم وهي اللجنة الخامسة من حيث الترتيب البروتوكولي للجان .

لجنة الثقافة والسياحة والشبيبة والرياضة هي إحدى اللجان الدائمة بمجلس الأمة إضافة إلى عملها في دراسة ومناقشة النصوص القانونية داخل مجلس الأمة فإن اللجنة تختص حسب المادة 88 من النظام الداخلي بالمسائل المتعلقة بالثقافة والسياحة والشباب والرياضة . في ظل غياب النصوص القانونية ذات الصلة باختصاصات واهتمامات اللجنة فإنها ستبادر بالقيام بعدة نشاطات تدخل في إطار المهام المخولة لها دستوريا وتماشيا مع برنامجها المسطر.

القوانين التي صادقت عليها اللجنة منذ إنشائها .

النصوص القانونية	تاريخ الإحالة	عدد الإجتماعات	التقارير المعدة
دورة الربيع 1998			
■ القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي	مارس 1998	09	02
دورة الخريف 1998			
■ القانون المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة	29 نوفمبر 1998	03	02
دورة الربيع 1999			
■ القانون المحدد للقواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار	07 فيفري 1999	04	02
■ القانون المتعلق بالإشهار	24 جوان 1999	03	02
دورة الخريف 2002			
■ القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة	07 جانفي 2003	03	03
■ القانون المتعلق بالقواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطىء	08 جانفي 2003	03	02
■ القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية	07 جانفي 2003	03	02
دورة الربيع 2004			
■ القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضة	13 جويلية 2004	05	02

القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضية : نموذجا

لقد أولت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة إهتماما بالغا لهذا الموضوع ، لما يكتسيه من أهمية ومكانة مرموقة في أوساط الشباب ، والدور الكبير الذي توليه الدولة لهذا القطاع بحيث أنه يساهم في تلبية إحتياجات الشباب ويسعى في حل مشاكله ، ولقد أولت الدولة عناية خاصة بجعل التربية البدنية والرياضة وسيلة هامة وفعالة للتنشئة الإجتماعية السليمة التي يتطلع إليها كل المجتمعات .

لقد عرفت البلاد تغيرات وتطورات إجتماعية وإقتصادية ، أضحى لزاما عليها العناية بقطاع التربية كونه يعمل على دفع وتيرة التنمية وترقية الشباب ورفع مستوى الرياضة في البلاد ، والدخول في الإحترافية و النخبوية . إن تكييف وتوجيه منظومة التربية البدنية والرياضية ومراجعة نص القانون المتمثل في الأمر رقم 95-09 ، أصبح أمرا ضروريا لجعله مطابقا للدستور وللأهداف الجديدة التي رسمها برنامج الحكومة .

ومن خلال دراسة اللجنة لهذا الموضوع وأثناء المناقشة طرح أعضاء اللجنة إنشغالات عديدة وهادفة ترمي كلها إلى إعطاء دفعا قويا للمنظومة الرياضية في بلادنا نلخصها فيما يلي :

هل أعدت العدة لتطبيق مفهوم إجبارية تعليم التربية البدنية والرياضية في أوساط التربية والتعليم والتكوين في المؤسسات الخاصة بالأشخاص الموضوعيين في أوساط إعادة التربية والوقاية والمؤسسات العقابية وذلك عبر كامل التراب الوطني وعلى جميع المستويات حتى نجسد هذا الهدف النبيل الذي نصبوا جميعا إلى تحقيقه ميدانيا ؟

هل تعتبر الرياضة البدنية في التعليم العالي كمقياس أو كوحدة يمتحن فيها الطالب ، أم عبارة عن نشاط رياضي وبدني يقصد من ورائه الترفيه والتنشيط الفكري والبدني ؟

من خلال الواقع المعيش وبعد التقرب من النوادي الرياضية ، تبين أنها تشتكي من ضعف التمويل وبالتالي تنعكس سلبا على المردودية ، لذا وجب علينا التفكير في بدائل أخرى من أجل تدعيم ميزانية هذه الأخيرة ، كما يجب أن نختار بين الإحترافية وغيرها حيث أن الإحترافية أصبحت مطلبا لا مفر منه تماشيا مع ما يجري في العالم . لذا يجب التدقيق في هذا المجال ، حتى يتبيت لكل واحد إختياره ، ومن ثمة يتحمل مسؤولياته ؟

في الأخير أوصت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة

بما يلي :

- ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات التي لها علاقة مع القطاع من أجل تدعيمه والوصول للأهداف المرجوة من نص القانون وذلك من خلال :
- توفير الوسائل المادية الضرورية لذلك.
- تنظيم دورات جهوية ووطنية بصفة منتظمة في جميع أنواع الرياضات حتى التقليدية منها.
- توفير المؤطرين المختصين في جميع مستويات تعليم التربية البدنية والرياضية.
- إنشاء مركز وطني وفروع جهوية ومحلية ، تهتم بالجانب التثقيفي والإعلامي ونشر الثقافة والروح الرياضية في الأوساط الشبانية .
- خلق وإيجاد مناخ يشجع ويحفز الجميع على ممارسة الرياضة.
- تشديد الرقابة على المساعدات التي تقدم لقطاع التربية البدنية والرياضية.
- الإستغلال الجيد للمنشآت والمرافق الرياضية بصفة نهائية ، بل عن طريق دفتر الشروط وتحت رقابة الدولة .
- تعزيز دور اللجنة الوطنية الأولمبية وتشجيع الإستثمار الخاص .
- تشجيع الرياضة النسوية وفتح المجال لتمثيل أفضل خصوصا على مستوى الجماعات المحلية.
- رفع ميزانية الصندوق الوطني لترقية الشباب والرياضة.
- إنشاء هياكل طبية جديدة على مستوى المحلي و الجهوي.
- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية لتجسيد هذا القانون في الميدان وفي أقرب الآجال.
- فتح ورشات كبرى تعمل على إصلاح المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية .

البرنامج السنوي للجنة :

كمثيلاتها من اللجان الدائمة في المجلس فإن اللجنة حرصت على وضع برنامج متوسط المدى يتماشى والمرحلة الجديدة للبلاد.

المهام الاستطلاعية :

▲ الخرجات الميدانية للعديد من المكتبات المدرسية والمسارح ودور الشباب والمرفق العام للدولة ووسائل الإعلام المكتوبة.

أهداف هذه المهام الاستطلاعية :

- التحسيس والتوعية والتجنيد الكامل حول برنامج الحكومة أ. برنامج المصالحة
- الوقوف على انشغالات واهتمامات أصحاب القطاعات الخاصة ونقلها بكل أمانة
- تقديم النصائح والإرشادات للتغلب على المشاكل المطروحة في القاعدة
- التكفل بنقل إنشغالات واهتمامات المعنيين إلى الجهات الوصية المركزية والتعامل معها لإيجاد الحلول المناسبة لدفع عملية النشاط الدائم للقطاع.

المشاركة في الملتقيات والندوات الوطنية :

تشارك لجنة الثقافة والسياحة والشباب والرياضة في الملتقيات والندوات الوطنية المتخصصة حول الثقافة – السياحة– الشباب والرياضة التي تنظمها الوزارات ذات الصلة باللجنة وزارة الثقافة – الاتصال السياحة – الشباب – والرياضة ومن بين التظاهرات التي شاركت فيها اللجنة :

- إفتتاح المعرض الدولي بنادي الصنوبر، البحري حول الصناعات التقليدية – بمعية عدد كبير من الوزراء (قصر المعارض)
- المشاركة في إختتام موسم الإصطياف لسنة 2004 بمرسي بن مهدي بولاية تلمسان
- تحضير الملتقى الدولي للسياحة الصحراوية المزمع عقده في أواخر شهر ديسمبر بولاية تمنراست .
- المشاركة في عدة لقاءات مع الجمعيات ذات الصلة بالسياحة والثقافة
- المشاركة في ندوة فكرية حول ترميم اماكن الأثارية " القصبة " وقصر الداي "
- إفتتاح الألعاب العربية التي إحتضنتها الجزائر في هذه السنة.

المشاركة في المهمات إلى الخارج

جلسات استماع لممثلي الحكومة

من بين النشاطات التي تعزم اللجنة القيام بها ، وبعد التوجيه القيم للسيد عبد القادر بن صالح حول موضوع تفعيل نشاط لجان المجلس ،يدخل مجلس الأمة عهدته الثانية في إعطاء ديناميكية جديدة تتماشى مع التحول الجديد الذي تعرفه الساحة الوطنية والدخول في مرحلة جديدة من مراحل تاريخ الجزائر .

خاصة ونحن قد أمضينا عقدا معنويا مع الحكومة فيما يخص إنجاح المصالحة الوطنية وبناء الصرح الاقتصادي . ستبرمج اللجنة جلسات استماع لوزير الثقافة والسياحة والاتصال والشباب والرياضة.

حول المواضيع التالية :

- ترقية عمل التشغيل وامتصاص شبح البطالة
- إنشاء 150 ألف محل لصالح العاطلين عن العمل بمعدل 140 محل في كل بلدية
- دور رياضة النخبة في تحقيق نتائج رياضية دولية راقية
- الإستثمار في المجال الرياضي
- دور نشاطات وكالات التوظيف في بروز سوق حقيقية للعمل.
- الإستثمار في مجال الإعلام العمومي والخاص – السمعي البصري والمكتوب .
- فرص الإستثمار في مجال القطاع السياحي .
- الإستفادة من التجارب العالمية في مجال الخدمات السياحية.
- ترقية دور المثقف في المجتمع.
- الإنتاج الثقافي الوطني ودوره في ترقية المجتمع. ◆

" توسيع الإتحاد البرلماني .. والحوار الأورو متوسطي "

إستضاف مجلس الأمة السيد كريستيان فيليب ، الرئيس الشرفي لجامعة ليون ، ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الوطني الفرنسي و ذلك في إطار نشاطات المجلس الفكرية و ندواته العلمية التي ينظمها بصفة دورية مساء يوم الأحد 19 ديسمبر 2004 .

نشط الجلسة السيد محمد أمير ، نائب رئيس مجلس الأمة ، بحضور السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وأعضاء من الحكومة وكذا برلمانيين وإعلاميين وجامعيين.

ألقى الأستاذ فيليب محاضرة بعنوان " توسيع الإتحاد الأوروبي و الحوار الأورو متوسطي" ، أشار في بدايتها إلى أن الشراكة الأورومتوسطية ترتكز على مسار برشلونة الذي يتضمن محاور سياسية و إقتصادية و إجتماعية وثقافية ، ليستعرض بعد ذلك ضيف المجلس مسار برشلونة و الخطوات التي قطعها منذ 1995 إلى اليوم ، محددا المعوقات و الإخفاقات والمشكلات التي مازالت تعترض تطوره لصالح إقامة شراكة متوازنة ، تحمي مصالح المنطقة و تجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام و إزدهار .

أما عن الهدف السياسي لهذا الحوار فيتمثل في إنشاء فضاء مشترك للسلم والرفاهية يقوم على الديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان و دولة القانون ، لكن هذا الهدف حسب رأي المحاضر مازال بعيد المنال مادام الصراع العربي الإسرائيلي متواصلا و هو الصراع الذي أعاق كثيرا تطور مسار برشلونة إلى المستوى المطلوب .

و يرى الأستاذ الجامعي أن المجالس البرلمانية التي أحدثت منذ سنتين على صعيد المنطقة يمكنها أن تلعب دوراً أساسيا في مجال الحوار السياسي و على مستوى ترسيخ الديمقراطية و دولة القانون و حماية حقوق الإنسان و هي قضايا جوهرية سيتم حلها عن طريق الإجتماعات المنتظمة و على مستويات مختلفة .

و على الصعيد الإقتصادي ذكر الأستاذ فيليب بأن مسار برشلونة يهدف خاصة إلى إقامة منطقة التبادل الحر في آفاق سنة 2006 وأن الخطوات التي تمت حتى الآن مازالت متواصلة و أن آلية الإسراع بذلك والمتمثلة في الإتفاقيات التي أبرمت مع الدول الجنوبية العشرة و الإتحاد الأوروبي مازالت تنتظر المصادقة من طرف بعض البرلمانات الوطنية ، وقد ذكر فيما يخص الجزائر أن المجلس الشعبي الوطني سيصادق على اتفاقية الشراكة الجزائرية – الأوروبية مع بداية السنة القادمة ، و ذلك لتدخل اتفاقية التبادل الحر حيز التنفيذ كما أبرز المحاضر جوانب القصور في برنامج " ميدا" الإقتصادي .

و لدى تطرقه إلى الجانب الثقافي والبشري ، فقال عنه أنه في طور التكوين فقد تمت المصادقة مؤخرا في إجتماع وزراء الخارجية على إحداث " صندوق أناليت" هدفه التبادل الثقافي و الفني و الذي سيكون مقره في الإسكندرية ، كما تم إجتماع وزراء الخارجية في إسطنبول في إطار الشراكة الأورومتوسطية للمصادقة على تحرير الخدمات و إجتماع وزراء الصناعة في إيطاليا للمصادقة على الخدمات بين الطرفين ، كما أن هناك تحضيرات لإجتماع في لوكسمبورغ خلال السداسي الأول من سنة 2005 .

في الختام تحدث الأستاذ كريستيان فيليب عن الآفاق التي سيفتحها مسار برشلونة وفي مقدمة هذه الآفاق ما سينجر عن فكرة " الجوار الجديد " للإتحاد الأوروبي و هي الفكرة التي تريد أوروبا من ورائها إقامة علاقات جديدة و متميزة مع البلدان المجاورة مباشرة لأوروبا أي من غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، تختلف عن تلك العلاقات التي تقيمها أوروبا مع الدول البعيدة عنها جغرافيا ، كما أن " خطة العمل " التي أبرمتها أوروبا مع تونس و لبنان والمغرب ، و هي في رأيه أدوات إضافية في خدمة التعاون و تعزيز سياسة الجوار الجديد التي انطلقت أوروبا في بلورتها العام2003 .

و من بين القضايا التي طرق لها المحاضر هي قضية تبادل الطلبة بالنسبة للعنصر البشري ، حيث إقترح ضرورة حل مشكلة التأشيرة أمام الطلبة الراغبين في متابعة دراساتهم في مختلف جامعات أوروبا ، وكذلك إقترح توسيع مجال الأخذ بالتعاون اللامركزي بين المدن و المنتخبين المحليين لأن في هذا النوع من التعاون ربح للوقت وإقتصاد في الجهد لأن التعاون على هذا المستوى يكون اقل بيروقراطية.

كما تطرق الأستاذ الفرنسي لفكرة التعاون بين مجموعة دول على مستوى جهوي كمجموعة 5+5 التي شهدت عقد إجتماع لها في مدينة وهران الشهر الماضي و ركز هنا المحاضر بالخصوص على إمكانية أن يشكل التقارب و التعاون و الشراكة الجزائرية الفرنسية نقطة ارتكاز أساسية على غرار ما تم بين فرنسا و ألمانيا و هي فكرة بل دعوة قد تجسدها معاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية .

أعقب المحاضرة نقاش مثمر شارك فيه عدد من المدعوين وأعضاء المجلس.

أخبار برلمانية

▲ البحرين

فوز إسلاميين برئاسة لجان مجلس النواب

أسفرت انتخابات رئاسة لجان مجلس النواب البحريني اليوم 11 أكتوبر 2004 عن سيطرة كتلتي المنبر والأصالة الإسلاميتين، واللتين ينتسب غالبية أعضائهما إلى الإخوان المسلمين والسلف في حين أخفقت الكتل الديمقراطية والمستقلة والاقتصادية، في الحصول على رئاسة أية لجنة.

ويقول المراقبون إنه بدا واضحاً اتفاق الكتلتين على توزيع رئاسة اللجان؛ حيث تمت تزكية نائب المنبر الدكتور علي أحمد ليستمر برئاسة لجنة الخدمات، في حين تمّت تزكية عضو الأصالة حمد المهندي رئيساً للجنة الشئون التشريعية والقانونية، بدلاً من نائب كتلة المنبر الدكتور عبداللطيف الشيخ.

وأدّى هذا التحالف، وفق ما نقلت صحيفة الخليج، إلى فشل النائب المحسوب على الكتلة الاقتصادية جاسم عبدالعالي في المحافظة على رئاسة لجنة الشئون المالية والاقتصادية لتؤول إلى النائب جهاد بوكمال، وبقي أحمد بهزاد رئيساً للجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، وعبدالعزيز الموسى رئيساً للجنة المرافق العامة والبيئة للدور الثالث على التوالي.

▲ الكويت

إسلاميو الكويت يقودون حملة بالبرلمان لتعديل الدستور

بدأ منسق نواب الكتلة الإسلامية في البرلمان الكويتي الدكتور فيصل المسلم حملاً جمع توقيعات لتأييد مشروع قانون يقضي بتعديل المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع، وجعلها بدلاً من ذلك المصدر الأساسي للتشريع.

وقال المسلم: إن الدستور ليس قرآنا بل هو قانون وضعته مجموعة من الناس لتحقيق مصلحة عامة مرتبطة بزمان ومكان معينين، وعندما تكون هناك ضرورة لتغييره فما الضير في ذلك.

إضافةً إلى ذلك، بدأ نواب في البرلمان الكويتي حملةً لحشد مؤيدين لاستجواباتهم المزمع تقديمها في الفصل التشريعي المقبل الذي من المقرر أن يبدأ في 26 أكتوبر الجاري.

وتستهدف الاستجوابات الخمسة الجاهزة وزراء الإعلام محمد أبو الحسن، والعدل أحمد باقر، والتربية والتعليم العالي الدكتور رشيد الحمد، وشئون مجلس الوزراء والأمة شرار، والصحة محمد الجار الله الذي سبق استجوابه في الدور التشريعي الماضي، وثمة تلميحات لاستجواب وزيري الشئون الاجتماعية والعمل فيصل الحجي والطاقة أحمد الفهد.

▲ الصومال

البرلمان الصومالي يسحب الثقة من الحكومة الانتقالية بعد أسبوع من تشكيلها

لم تنجح الحكومة الانتقالية الصومالية الجديدة في الحصول على ثقة البرلمان الصومالي في أول ظهور لها أمام البرلمان منذ تشكيلها بداية الشهر الحالي.

وفي جلسة البرلمان مساء يوم الجمعة 10 ديسمبر 2004 طرح أكثر من 90 نائبا صوماليا مشروعا لسحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء علي محمد جيدي، الذي اتهموه بأنه تجاوز الصلاحيات التي يمنحها له الدستور وخاصة في ما يتعلق بالمواد (49،17،14)، التي تنص على تقاسم السلطة وفق خطة محددة.

وتحولت قاعة مقر البرلمان الصومالي في "مبجاثي" بضواحي العاصمة الكينية نيروبي، إلى معركة كلامية بين النواب المؤيدين للحكومة والمطالبين بسحب الثقة منها، كاد أن يصل إلى حد العراك بالأيدي، وتدخل رئيس البرلمان الصومالي الشريف حسن شيخ آدم معلنا أن المشروع المقدم من النواب استوفى أطره القانونية وبالتالي يتم التصويت عليه. وأسفر اقتراع البرلمان عن تصويت 153 نائبا من بين 210 نواب حضروا الجلسة لحجب الثقة عن الحكومة، أعلن بعدها رئيس البرلمان عن سقوط الحكومة وفقا للدستور، ووجه رئيس البرلمان الطلب مرة أخرى إلى رئيس الدولة عبد الله يوسف أحمد لتعيين رئيس وزراء جديد لتشكيل حكومة انتقالية جديدة.

وعلى الرغم من أن الجدل كان قائما حول مستقبل حكومة جيدي منذ الإعلان عنها بداية الشهر الحالي بسبب الانتقادات التي وجهها إليها عدد كبير من النواب، فإن قرار سحب الثقة منها كان مفاجئا بعض الشيء. ◆

...على التلفزيون

إهداء لأرواح شهداء المهنة في الفيتنام

قام السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 12 ديسمبر 2004 بافتتاح معرض الأبواب المفتوحة على التلفزيون الذي نظمته المؤسسة الوطنية للتلفزيون بدعوة من مجلس الأمة.

المعرض الذي جاء إهداءا إلى أرواح شهداء المهنة الصحفية الذين سقطوا في حادثة الطائرة الجزائرية في الفيتنام بتاريخ الـ 8 مارس 1974، دام 15 يوما.

ولدى تجولنا في أروقة المعرض الذي لاقى إقبالا كبيرا من شرائح مختلفة منهم الطلبة ، المثقفون وهواة التصوير سألنا هؤلاء عن رأيهم في هذه التظاهرة فأجاب البعض أنها فرصة رائعة للتقرب من المؤسسة التي كانوا يعرفونها فقط من خلال البرامج المتلفزة وصرح البعض الآخر بأنهم لم يتوقعوا أن يكون المعرض بهذا الحجم من الأهمية والتنوع.وأضافوا أنهم وجدوا تسهيلات كبيرة خلال تنقلهم . كما زار المعرض طلبة المعهد الوطني للتكوين السمعي البصري بأولاد فايت وذلك يوم السبت 18 ديسمبر 2004 المعرض شكل فرصة للطلبة للمقارنة بين دروسهم النظرية والعالم السمعي البصري الذي كان من خلال المعرض في متناول أيديهم.

أما عن الأسئلة التي طرحها معظم الزوار فقد أجابت أحد العارضات أن أغلبها تتمحور حول مراحل الإنتاج ، الكيفية التي تتم بها عملية التمويل والأسعار التي يحددها التلفزيون للإعلانات وكذا عن مراحل إعداد نشرة الأخبار وعن الحياة الصحفية بصفة عامة

وتجدر الإشارة أن المعرض يضم مختلف الأجهزة المستعملة في الميدان السمعي البصري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا وكذا أعدادا من مجلة الشاشة ونماذج عن الإنتاج السمعي البصري .

وحسب السيدة بوشامة المكلفة بالمعرض ومديرة مجلة الشاشة التي تصدرها المؤسسة فإنها سابقة أن يخرج التلفزيون بجميع أقسامه وأجهزته ليتقرب من المواطن أكثر من ذي قبل.

هذا وقد وجه السيد حمراوي حبيب شوقي المدير العام لمؤسسة التلفزيون رسالة شكر لرئيس مجلس الأمة على العناية التي أولاها للمؤسسة.

تهنئة

بمناسبة حلول السنة الجديدة 2005، أتقدم إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بأخلص التهاني وأصدق الأماني، ومن خلالهم وباسمهم إلى الشعب الجزائري، متطلعا معهم بأمل وثقة إلى المستقبل الذي تنعم فيه بلادنا بالأمن والاستقرار ويحقق فيه شعبنا آماله المستحقة في الرخاء والتقدم..

عبد القادر بن صالح

رئيس مجلس الأمة

مجلة

الفكر البرلماني التي يصدرها المجلس دوريا

و في عددها القادم :

- دراسات وبحوث

- تحاليل وآراء في المجال القانوني والبرلماني.

تطالعونها قريبا

مجلة دورية تصدر عن مجلس الأمة - الجزائر